

القول الجلي في حل لبس النساء للحلي

لؤلفه : محمد بن علي الشوكاني - غفر الله له -

١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور / أحمد بن يوسف الدراويش

قسم الفقه - كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد رسول الله - ﷺ - ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(١) .

هذه رسالة صغيرة الحجم ، غزيرة العلم ، عظيمة النفع بعنوان : « القول الجلي في حل لبس النساء للحلي » وفي بعض النسخ وردت بعنوان : « القول الجلي في لبس النساء للحلي » ^(٢) ولولم يأت من قيمتها إلا أنها للعالم المفسر المحدث الفقيه / محمد بن علي الشوكاني - غفر الله لهما - الذي سطع نوره ، وشاع ذكره ، ونفع الله بعلمه ، فضلا عما سيأتي .

(١) سورة النساء ، الآية / ١ .

(٢) ينظر : أدب الطلب ومتهمى الأرب ، قطر الولي ، إرشاد الفحول بتحقيق / شعبان إسماعيل في مجلدين . وإنما اعتمدت العنوان الأول لوروده في نسخة التحقيق التي في خط المؤلف ، كما سيأتي . والله أعلم .

وقد جعلت عملي في هذا المخطوط على قسمين :

أولاً : القسم الدراسي ، وقد ضمته ما يلي :

١ - اسم مؤلف الكتاب ، ونسبه .

٢ - موضوع الكتاب :

أ - وصف المخطوط .

ب - عنوان الكتاب .

ج - صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف .

د - قيمة الكتاب العلمية .

هـ - سبب تأليفه .

و - حكم التحلي بالذهب للنساء .

ثانياً : قسم التحقيق . وقد ضمته ما يلي :

١ - تخريج الأحاديث ، والحكم عليها .

٢ - توثيق نقول وأقوال تتعلق بالأحاديث والحكم عليها ، أثبتها

صاحب المخطوط .

أ - توثيق المسائل والنقول مما لا يتعلق بالأحاديث والحكم عليها .

ب - شرح الغريب من الألفاظ والمصطلحات .

ج - الترجمة لبعض الأعلام ممن تدعو الحاجة للترجمة له في

المخطوط ؛ إما لعدم شهرته ، أو لأهمية الترجمة له .

د - فهرساً للأحاديث النبوية^(١) .

هـ - ثبتاً بقائمة المصادر والمراجع .

وقد عرضت ذلك بأسلوب علمي فقهي ، بعيد عن التكلف والإطالة ، مهتماً بإخراج النص إخراجاً صحيحاً سليماً من الأخطاء اللغوية والإملائية ، مراعيًا في ذلك علامات الترقيم المعتبرة .

سائلاً الله أن يغفر لي ، ولكل من كان علمه عوناً لي على إخراج هذه الرسالة سلفاً وخلفاً وأن يجزيه خير الجزاء : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الدين .

(١) أما الآيات القرآنية فحيث لا يوجد في المخطوط شيء منها ، فلم أصنع لها فهرساً خاصاً بها .

(٢) سورة الحشر ، الآية / ١٠ .

القسم الدراسي :

أ - اسم مؤلف الكتاب ونسبه :

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن إبراهيم بن محمد بن العليف بن محمد بن رزق ينتهي نسبه إلى "خيشنة" ، ويلتقي نسبه مع أبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني مؤلف كتاب الإكليل . حيث يلتقيان في عبد بن عليان^(١) .

ولادته :

ولد في يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١١٧٣ هـ الموافق ١١ يوليو ١٧٦٠ م . وقد وافق مولده الثورتين الفرنسية والأمريكية^(٢) .

وكانت ولادته في هجرة (شوكان) من بلاد خولان العالية التي تقع في الشرق الجنوبي من صنعاء .

تولى والده قضاء صنعاء ، ومع ذلك فقد كان مهتما بالتدريس^(٣) ، وكان معتنياً بولده - صاحب الترجمة - وحريصاً على تعليمه ؛ فحفظ القرآن الكريم وجودّه ، وحفظ عدداً من المتون قبل أن يبلغ العاشرة ، ثم اتصل بالمشايخ الكبار ، وكان كثير الاشتغال بمطالعة

(١) ينظر : التقصار للزماري / ٢٥ (المقدمة) . منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ٧٢، ٧١ / ١ .

(٢) ينظر : البدر الطالع ٢ / ٢١٥ ، التقصار ص / ٢٤ (المقدمة) ، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ٧٣ / ١ .

(٣) ينظر : الإمام الشوكاني رائد عصره للعمري / ٢٣ .

التاريخ ومجاميع الأدب ، فنشأ-رحمه الله- متفرغاً للعلم ، وتصدر للإفتاء وهو في سن العشرين^(١) .

حياته العلمية :

كان - رحمه الله - ذا ثقافة عالية وذكاء خارق ، إلى جانب إتقانه للحديث الشريف وعلومه ، والتفسير وعلومه ، والفقه وأصوله ، وهذه الأسباب حينما اجتمعت له جعلته يتجه نحو الاجتهاد ، ويخلع ربقة التقليد ، وهو دون الثلاثين . وكان قبل ذلك على المذهب الزيدي ، فصار علماً من أعلام المجتهدين ، وأكبر داعية إلى ترك التقليد وأخذ الأحكام اجتهاداً من الكتاب والسنة ، وكانت أبرز الملامح في دعوته العلمية والعملية التركيز على ثلاثة أهداف :

١ - الدعوة إلى الاجتهاد وترك الجمود والتقليد ، وله في ذلك رسالة بعنوان : « القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد » .

٢ - الدعوة إلى العقيدة السلفية في الأصول ، وترك طرق المتكلمين .

٣ - الدعوة إلى تطهير الاعتقاد ، والرد على ما أدخله غلاة الشيعة والصوفية على العقيدة الإسلامية من جراء رفعهم القبور ، وبناء القباب عليها وتجميلها وزيارتها ، والتبرك والتوسل بأصحابها^(٢) .

(١) ينظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة / ٧٦ ، الإمام الشوكاني رائد عصره / ٢٧ .

(٢) ينظر : الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه لشعبان محمد إسماعيل / ٣١ والإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد لإبراهيم هلال / ١٢ والإمام الشوكاني مفسراً للغماري / ٦٤ .

توليه القضاء الأكبر باليمن :

في عام ١٢٠٩ هـ تولى القضاء الأكبر باليمن بعد وفاة كبير قضاة اليمن يحيى بن صالح الشجري السحولي ، وكان مرجعاً للعامة والخاصة ومستشاراً للإمام والوزارة ، وكان الشوكاني - رحمه الله - إذ ذاك مشغولاً بالاجتهاد والإفتاء والتصنيف ، فطلب منه أن يكون خليفة للقاضي الشجري ، فتردد في ذلك ثم قبل بعد إلحاح من كبار العلماء والأعيان^(١) .

وقد استفاد - رحمه الله - من هذا المنصب من عدة نواح :

- ١ - أن فيه فرصة متاحة لنشر السنة وإماتة البدعة والدعوة إلى طريق السلف الصالح .
 - ٢ - أنه سيصد عنه كثيراً من التيارات المعادية التي تجمعت حوله .
 - ٣ - أنه طريق لإقامة العدل وإنصاف المظلومين والقضاء على الرشوة والتعصب^(٢) .
- ومع هذه المصالح المترتبة على توليه القضاء إلا أن ذلك قد أثر عليه سلباً في مجال التحقيق العلمي ، ويظهر ذلك لمن تتبع مؤلفاته قبل توليه القضاء وبعده^(٣) .

(١) ينظر : التقصار / ٢٤ ، ومنهج الإمام الشوكاني في العقيدة / ٧٧ ، والإمام الشوكاني مفسراً / ٧٠ .

(٢) ينظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة / ٧٩ ، الإمام الشوكاني مفسراً / ٧٠ .

(٣) ينظر : الإمام الشوكاني مفسراً / ٧١ .

مشايخه :

منهم والده علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢١١ هـ) ، وأحمد بن محمد الحرازي (ت ١٢٢٧ هـ) ، وعبد الرحمن بن قاسم المدائني (ت ١٢١١ هـ) ، وعبد القادر بن أحمد شرف الدين (ت ١٢٠٧ هـ) وغيرهم^(١) .

تلاميذه :

منهم ابنه أحمد (ت ١٢٨١ هـ) ، ومحمد بن محمد زبارة (ت ١٢٨١ هـ) ، ومحمد بن أحمد السوداني (ت ١٢٣٦ هـ) ، وأحمد بن عبد الله الضمدي (ت ١٢٣٥ هـ) وغيرهم^(٢) .

وفاته :

تجمع كتب التراجم على أن وفاته - رحمه الله - كانت في سنة ١٢٥٠ هـ عن ٧٧ عاماً^(٣) .

آثاره العلمية :

له مؤلفات كثيرة جداً تصل إلى ١٨٩ مؤلفاً ، ولكن أكثرها لا يزال مخطوطاً ، ومن أشهر مؤلفاته المطبوعة : « فتح القدير الجامع بين

(١) ينظر : البدر الطالع ٢/ ٢١٥ ، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد ٢٤/ الإمام الشوكاني مفسراً ٧٣/ ، التقصار ٢١/ ، ومنهج الإمام الشوكاني في العقيدة / ٨٧، ٨٨ ، والإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه ٢٩/ .

(٢) ينظر : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ص ٩٥ ، ٩٦ ، الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه ٣١/ ، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد ٢٥/ ، والإمام الشوكاني مفسراً ٧٤/ .

(٣) ينظر : الإمام الشوكاني مفسراً ٧٢/ .

فني الرواية و الدراية في علم التفسير « ، و « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول » ، و « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » ، و « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » ، و « السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار » ، و « الدراري المضية شرح الدرر البهية » وغيرها^(١) .

ب- موضوع الرسالة :

تناول الشوكاني - رحمه الله - في هذه الرسالة مسألة " تحلي النساء بالذهب " ، وتوصل فيها إلى أنه من الأمور التي أباحها الشارع بنصوص واضحة وصريحة ، وأن النصوص التي تفيد عكس ذلك إما منسوخة ، أو محمولة على من لا يؤدي زكاته ، أو مرجوحة ؛ لكثرة أحاديث التحليل وكونها صريحة في الحل ، ولالإجماع على العمل بها وترك ما عارضها .

ج - وصف المخطوط :

هذا المخطوط مكتوب بخط المؤلف / كما هو مذيّل في آخره ، ويقع في (٩) أوراق (١٦ صفحة) ، وعدد الأسطر في كل صفحة يتراوح بين (١٩) و (٢٥) سطرا .

وجاء في آخر المخطوط : " انتهى تحريره بقلم مؤلفه محمد الشوكاني - غفر الله له - في الثلث الأوسط من ليلة الأحد ،

(١) ينظر : البدر الطالع ٢/ ٢١٩ ، التقصار ٩٦ ، الإمام الشوكاني مفسراً ٨٢/ - ٩٨ ، الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه ٣٤-٤٤ ، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة / ٩٩-١١٦ .

لعلها ليلة اثنين وعشرين من شهر رجب سنة ١٢١٦ هـ " . وهذه العبارة تحتمل أن تكون إشارة إلى تاريخ انتهاء المؤلف من تأليف الرسالة ، وهو الاحتمال الأقوى ، كما توحى بأن تكون هذه النسخة بخط المؤلف ، وقد تم نسخها بهذا التاريخ ، وإذا ثبت ذلك كانت هذه النسخة غاية في الأهمية ، كما هو مقرر في أصول تحقيق التراث .

وعليه فقد اعتمدت عليها في التحقيق لكونها حيثئذ بخط المؤلف ولقيمتها العلمية ، وأهميتها^(١) .

د - عنوان الرسالة :

عنوان هذه الرسالة هو : " القول الجلي في حل لبس النساء للحلي " وهذا العنوان لم يصرح به المؤلف - رحمه الله - في مقدمة الرسالة أو خاتمتها ، وإنما هو مدون على غلاف المخطوط ، وصرح به في كتابه " البدر الطالع " ^(٢) ، وذكره بعض من ترجم له ^(٣) .

(١) هذا وقد ذكر الغماري في كتابه: الشوكاني مفسراً/ ٩٤ ، وشعبان إسماعيل في كتابه : الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه / ٤٣ ، أن للرسالة نسخة ضمن مجموع (٥٩) متوكلية ، ولم أتمكن من العثور عليها ، ولعلها مصورة من النسخة الأصلية .

(٢) ٢٢٢/٢ ، بدون لفظ " حل " .

(٣) ينظر : هدية العارفين للبغدادى ٣٦٦/٦ ، الإمام الشوكاني مفسراً للغماري / ٩٤ ، الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه لشعبان إسماعيل / ٣٤ ، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد لإبراهيم هلال / ٤٠ ، وكذلك تحقيقه لكتاب " قطر الولي " للشوكاني / ٥٧ ، وتحقيق الخشت لكتاب " أدب الطلب " للشوكاني / ١٦ ، وكلهم ذكروا العنوان بدون لفظ " حل " .

هـ - صحة نسبة الرسالة إلى المؤلف :

لا شك في أن هذه الرسالة من تأليف العلامة محمد بن علي الشوكاني - رحمه الله - ؛ لعدة أمور :

أولاً : أن اسم الشوكاني - رحمه الله - مدون مع عنوان الرسالة على غلاف المخطوط ، فقد جاء فيه : القول الجلي في حل لبس النساء للحلي ، لمؤلفه محمد بن علي الشوكاني - غفر الله لهما - .

وثانياً : ورد التصريح باسمه - رحمه الله - في خاتمة الرسالة ، فقد جاء فيها : انتهى تحريره بقلم مؤلفه محمد الشوكاني - غفر الله له - .

ثالثاً : أن الكتاب نسبه إليه عدد من العلماء^(١) ، وقد أشار إليه هو نفسه أيضاً في بعض مؤلفاته^(٢) .

و - قيمة الرسالة العلمية ومنهج المؤلف في تأليفه :

هذه الرسالة تعد كتاباً مهماً في موضوعه ، قيماً في مضمونه ، مميزاً في أسلوبه ، ومادته العلمية .

(١) ينظر : ما سبقت الإشارة إليه في الهامش السابق ، والروضة الندية للفتاوى ، ٢١٢/٢ ، « لم يذكر عنوانها » .

(٢) ينظر : البدر الطالع ٢/٢٢٢ ، الدراري المضية ٢/١٨٣ (ولم يذكر فيها عنوانه) .

حيث تناول فيها موضوعاً مهماً يخص جانباً من حياة المرأة المسلمة ، فحلي الذهب عند النساء من أهم وسائل ومقومات الزينة ، وقد أمرن بالتزين للأزواج .

وقد أولى فيها الشوكاني - رحمه الله - أدلة النقل عناية فائقة جداً ، واستدل فيها بما أمكنه الاطلاع عليه مما ورد في " تحلي النساء بالذهب " من الأحاديث إباحةً ونهيًا ، برواياتها وطرقها المتعددة ، صحيحها وحسنها ، مع تخريجها والكلام عليها بما تقتضيه صناعة الحديث ، إلى جانب التوفيق بينها عند الإمكان ، وترجيح الراجح منها ، وتوجيه ما عارضه ، أو حمله على محامل حسنة ، حتى إن القارئ فيها يشعر بأنه يقرأ في أحد كتب الحديث المعنية بالتخريج .

ويلاحظ عليه أنه - رحمه الله - رغم شهرة المسألة بين أئمة الفقه لم يذكر فيها آراء علماء السلف والأئمة المتقدمين ، كما هو الشأن في بحث المسائل الفقهية ، وربما ذلك لأن المسألة اتفافية ، وقد استقر الإجماع على جواز التحلي بالذهب للنساء ، وقد أشار إلى ذلك في أثناء الرسالة .

ز- سبب تأليفها :

سبب تأليف هذا الرسالة هو ما صرح به الإمام الشوكاني - رحمه الله تعالى - في المقدمة حيث قال : " وأما ما استدل به المحقق القبلي - رحمه الله - . . . إلخ " . فهو أول ما بدأ به الكتاب .

ح- حكم التحلي بالذهب للنساء^(١) :

اختلف العلماء في حكم التحلي بالذهب للنساء على قولين^(٢) :

القول الأول :

أنه لا يجوز لهن التحلي بالذهب ، كما لا يجوز ذلك للرجال ،
وإليه ذهب بعض العلماء^(٣) ، وقد انقرض هذا القول ، وانعقد
الإجماع بعده بخلافه^(٤) ، كما سيأتي لاحقاً - إن شاء الله - .

(١) قد يظن أن دراسة الموضوع وهو (حكم التحلي بالذهب للنساء) لمحتوى
الرسالة موضوع التحقيق ؛ ولإزالة هذا اللبس أشير إلى أن الإمام الشوكاني -
رحمه الله - بحث الموضوع على طريقة المجتهدين الأوائل . . والمحقق بحثه على
طريقة الفقهاء . . انتهى .

(٢) اقتصرت هنا على قولي العلماء القدامى في هذه المسألة ممن تقدم الإمام
الشوكاني - رحمه الله - . ولم أتطرق إلى من قال : بتحريم لبس الذهب المخلق ،
وهو : ما صنع على شكل حلقة كالسوار والطوق ونحوهما .

ذلك أن هذا القول لأحد العلماء المعاصرين - بعد الشوكاني - وهو العلامة الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، وقد خالفه فيما ذهب إليه غيره من
علماء زمانه كالعلامة سماحة الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، وسماحة
الشيخ / محمد بن صالح بن عثيمين - يرحمهما الله - .

فضلاً عن مخالفة ذلك لما ذهب إليه جمهور الأمة سلفاً وخلفاً ، ومن يرجع إلى
أدلة القول الثاني يرى أنها ترد على هذا القول - والله أعلم - .

(٣) ينظر : المصنف لعبد الرزاق ٧٠ / ١١ ، المحلى لابن حزم ١٤٩ / ١١ .

هذا ويلاحظ أن من وقفت عليه من العلماء في هذه المسألة نسب الخلاف لبعض
العلماء وأطلق ، ولم يحدد أصحاب القول الأول .

(٤) تجدر الإشارة إلى أن انعقاد الإجماع على أحد الأقوال في مسألة خلافية لا يمنع
من بيان الخلاف الذي كان قبل الإجماع ، بل إن منهج البحث العلمي ، والتحقيق
العلمي يقتضي ذلك ، وإلا لما ألف الشوكاني - رحمه الله - هذه الرسالة . . فتأمل .

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة ، منها :

١ - حديث أسماء بنت يزيد- رضي الله عنها - ، الذي أورده الشوكاني - رحمه الله - في مستهل هذه الرسالة : أن رسول الله - ﷺ - ، قال : " أيما امرأة تقلدت قلادة من ذهب قلدت في عنقها مثله من النار يوم القيامة ، وأيما امرأة جعلت في أذنها خرصا ^(١) من ذهب جعل في أذنها مثله من النار يوم القيامة " ^(٢) .

وفي هذا الحديث وعيد شديد لمن يستعمل الذهب من النساء ، وهو يقتضي التحريم .

(١) الخرص (بالضم ، ويكسر) : حلقة صغيرة من ذهب أو فضة أو غيرهما ، من حلي الأذن ، الجمع : خرصان . ينظر : غريب الحديث للهروي ٣٦٠ / ٢ ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢٢ / ٢ (خرص) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي / ٧٩٥ (خرص) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٥٤ / ٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، وأبو داود في سننه ٤٣٧ / ٤ ، كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب للنساء ٤٢٣٨ ، واللفظ له ، والنسائي في سننه ١٥٧ / ٨ ، كتاب الزينة ، باب الكراهية للنساء . . في إظهار الحلي والذهب ، ٥١٣٩ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٠٣ / ١٢ - ٣٠٤ ح ٤٨١٤ ، وقال عنه المنذري في الترغيب والترهيب : " رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد " ، وقال عنه الشوكاني في هذه الرسالة ١٨٩ / ب المخطوط : " هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه بإسناد لا مطعن فيه " ولا يخفى أن في إسناد أبي داود والنسائي محمود بن عمرو راوي الحديث عن أسماء ، وهو مجهول الحال أو ضعيف ، ومن هنا ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود / ٤١٩ ، وينظر : المحلى لابن حزم ١٤٩ / ١١ ، ومختصر أبي داود للمنذري / ١٥٦ وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٦ / ٥ ، وتحقيق مسند الإمام أحمد / ٤٢٤ وسيأتي له مزيد تخريج في الحاشية رقم (٥) ص ٥١ .

ويناقش بأن هذا الحديث ضعيف ؛ لضعف محمود بن عمرو راوي الحديث عن أسماء^(١) .

ويمكن الجواب عنه : بأن ضعف هذا الراوي ليس محل اتفاق بين علماء الحديث ، حيث وثقه بعضهم ، ثم هو لم ينفرد برواية الحديث^(٢) ، وإنما تابعه عليه شهر بن حوشب^(٣) ، إلا أنه الآخر ضعيف^(٤) .

٢ - ومنها : حديث أخت لحذيفة - رضي الله عنهما - ، الذي أورده الشوكاني - رحمه الله - في هذه الرسالة بعد الحديث السابق : أن رسول الله - ﷺ - ، قال : " يا معشر النساء ، أما لكنّ في الفضة ما تحلّين به ؟ أما إنه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تُظهره إلا عُدّبت به " ^(٥) .

(١) ينظر : شرح مشكل الآثار للطحاوي ٣٠٤ / ١٢ ، ميزان الاعتدال للذهبي / ٤ / ٧٨ ، برقم ٨٣٦٩ ، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٦ / ٥ ، المحلى لابن حزم ١٤٩ / ١١ .

(٢) ينظر : الثقات لابن حبان ٤٣٤ / ٥ ، تهذيب الكمال للمزي ٣٠٤ / ٢٧ .

(٣) ينظر : مسند الإمام أحمد ٤٥٤ / ٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(٤) ينظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١٣ / ٢ ، ٥١٤ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٥٧ / ٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٣٩٨ ، ٣٥٧ / ٦ ، وأبو داود في سننه ٤٣٦ / ٤ ، كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب للنساء ، ح ٤٢٣٧ ، والنسائي في سننه ١٥٦ / ٨ ، ١٥٧ ، كتاب الزينة ، باب الكراهية للنساء في إظهار الخلي والذهب ، ح ٥١٣٧ ، ٥١٣٨ ، والدارمي في سننه ٢ / ٣٦٢ ، ٢٦٤٥ ، والبيهقي في سننه ١٤١ / ٤ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٩٨ / ١٢ ، ح ٤٨٠٧ ، والحديث ضعيف ؛ لأنه من رواية امرأة ربعي بن حراش ، وهي مجهولة الحال . ينظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري ١٢٦ / ٦ ، المحلى لابن حزم ١٤٩ / ١١ ، آداب الزفاف للألباني / ١٦٠ ، =

ويناقش بأنه ضعيف ؛ لأن في سنده امرأة مجهولة ، وهي زوجة ربيعي بن حراش راوية الحديث عن أخت حذيفة- رضي الله عنها-^(١) .

٣- ومنها : حديث ثوبان- رضي الله عنه- ، قال : " جاءت بنت هبيرة إلى رسول الله ﷺ ، وفي يدها فتخ ، فقال (كذا في كتاب أبي) أي : خواتيم ضخام ، فجعل رسول الله ﷺ يضرب يدها ، فدخلت على فاطمة بنت رسول الله ﷺ تشكو إليها الذي صنع بها رسول الله ﷺ ، فانتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب ، وقالت : هذه أهداها إلي أبو حسن ، فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة في يدها ، فقال : يا فاطمة ، (أيغرك) أن^(٢) يقول الناس : ابنة رسول الله وفي يدها سلسلة من نار؟ ثم خرج ولم يقعد ، فأرسلت فاطمة بالسلسلة إلى السوق ، فباعتها ، واشترت بثمانها غلاما ، وقال مرة: عبدا ، وذكر كلمة معناها : فأعتقه ، فحدث بذلك ، فقال : الحمد لله الذي أنجى فاطمة من النار " ^(٣) .

= ضعيف سنن أبي داود له /٤١٩ ضعيف الجامع الصغير له /٦/١١٠ ، تحقيق مسند الإمام أحمد /١٥/٤٢٤ ، مشكل الآثار للطحاوي /١٢/٣٠١ .

(١) ينظر : ما سبق عن حكمه في الهامش السابق .

(٢) هذا لفظ النسائي ، وفي رواية الإمام أحمد والحاكم : " أسرك " .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند /٥/٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والنسائي في سننه /٨/١٥٨ ، كتاب الزينة باب الكراهية للنساء في إظهار الحللي والذهب ، ح /٥١٤٠ واللفظ له ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار /١٢/٣٠١ ، ح /٤٨١٢ ، والحاكم في المستدرک /٣/١٦٥ ، كتاب معرفة الصحابة ، مناقب فاطمة =

وجه الاستدلال : أنه - عليه السلام - ضرب يد بنت هبيرة ؛ لما فيها من خاتم ، ووصف سلسلة عائشة - رضي الله عنها - (وهي من ذهب) بسلسلة من النار ، وعندما باعته واشترت بثمنها عبدا فأعتقته ، قال - عليه السلام - : " الحمد لله الذي أنجى فاطمة من النار " وكل ذلك يدل على عدم جواز استعمال الذهب للنساء .

ونوقش بما " قال ابن القطان : وعلته : أن الناس قد قالوا: إن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام الرحبي منقطعة ، على أن يحيى قد قال : حدثني أبو سلام ، وقد قيل: إنه دلس ذلك ، ولعله كان أجازه زيد بن سلام ، فجعل يقول : حدثنا زيد " ^(١) .

ونوقش بأنه ليس في الحديث أن فتح بنت هبيرة كانت من ذهب .

وأما إنكاره - عليه السلام - على فاطمة - رضي الله عنها - فرميا لعدم إخراجها زكاتها أو لسبب آخر .

وأما قوله - عليه السلام - في آخر الحديث : " الحمد لله الذي . . . " فلأنها أعتقت رقبة ، وقد ثبت أن " من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله " ^(٢) بكل عضو منه عضواً من النار ، حتى فرجه بفرجه ^(٣) .

- رضي الله عنها ، ح ٤٧٢٥ ، وقال عنه : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في آداب الزفاف / ١٣٩ ، وصحيح سنن النسائي ٣ / ١٠٥٠ .

(١) ينظر : تهذيب السنن ، لابن القيم ٦ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : المحلى لابن حزم ٢ / ١٥١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١١ / ٦٠٧ ، كتاب كفارات الأيمان ، باب قول الله تعالى : أو تحرير رقبة ، ح ٦٧١٥ ، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه ١٠ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، كتاب العتق - باب العتق ، ح ١٥٠٩ ، كلاهما عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً .

ويجاب عنه بأنه ورد في رواية الإمام أحمد- رحمه الله- أن ابنة هبيرة كانت " في يدها خواتيم من ذهب ، يقال لها : الفتخ " ، فثبت أنها كانت من ذهب ، وأما الاحتمال الذي ذكرتموه بشأن إنكاره -عليه السلام- على فاطمة - رضي الله عنها - فلا داعي للقول به مع إمكان الأخذ بما يفيد ظاهر الحديث .

٤ - ومنها : حديث عقبة بن عامر - رضي الله عنه - : أن رسول الله -عليه السلام- كان يمنع أهله الحلية والحريـر ، ويقول : " إن كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا " ^(١) .

وجه الاستدلال : أنه -عليه السلام- نهى أهله عن استعمال الحلية ، وهي تشمل الذهب والفضة ، والنهي - عند إطلاقه - يقتضي التحريم .

ونوقش بأنه يحتمل أن يكون الحكم مخصوصاً بأهله -عليه السلام- دون غيرهم ^(٢) .

٥ - ومنها : حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - : " أن النبي -عليه السلام- رأى عليها قلابين من فضة ملونين بذهب ، فأمرها أن

(١) أخرجه النسائي في سننه ١٥٦/٨ ، كتاب الزينة ، باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب ، ح ٥١٣٦ والحاكم في المستدرک ٢١٢/٤ كتاب اللباس ، ح ٧٤٠٣ ، وقال عنه : " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " ، وتعقبه الذهبي في التلخيص بأنهما لم يخرجا لأبي عسانة (راوي الحديث عن عقبة - رضي الله عنه -) وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٤١٠/٧ ، كتاب الزينة ، ٥٤٦٢ ، وذكره ابن حزم في المحلى ١٥٠/١ ، وقال : " أبو عسانة غير مشهور بالنقل " .

(٢) ينظر : المحلى لابن حزم ١٥٠/١١ ، حاشية السندي ١٥٦/٨ .

تلقيهما ، وتجعل قلابين من فضة وتصفرهما بزعفران " ^(١) .

وإذا كان -ﷺ- ينهى عن الملون بالذهب ، فما بالك بالخالص

منه؟

ويناقش بأن هذا الحديث قال عنه النسائي : " غير محفوظ " ^(٢) ، وقال عنه ابن حزم : " مرسل ، ولا حجة في مرسل " ^(٣) ، وإن صح فهو محمول على اختيار الأحسن والأفضل ، كما هو مفهوم من رواية الخطيب : " ألا أدلك على خير من ذلك " ^(٤) ، ورواية النسائي والطحاوي : " ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا ، لو نزعنا هذا وجعلت مسكتين " ^(٥) من ورق ^(٦) ، ثم صفرتهما بزعفران كانتا حستين " ^(٧) .

(١) هكذا لفظ عبد الرزاق في مصنفه ، والذي وجدته في المعاجم اللغوية هو " القلب " بمعنى " السوار " . ينظر : النهاية لابن الأثير ٩٨ / ٤ ، (قلب) لسان العرب لابن منظور ٦٨٨ / ١ (قلب) ، واللفظ عند النسائي " مسكتي ذهب " وعند الخطيب : " سوران من ذهب وفضة " .

(٢) سنن النسائي ١٥٩ / ٨ .

(٣) المحلى له ١٤٩ / ١١ .

(٤) تاريخ بغداد له ٤٥٩ / ٨ .

(٥) المسكتان : تشية " مسكة " (بالتحريك) ، وهي السوار الذي يلبس في المعصم . ينظر : الفائق للمخشري ١٨٣ / ٢ (سفع) ٣٦٧ / ٣ (مسك) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣٣١ / ٤ (مسك) .

(٦) الورق (بكسر الراء المهملة) : هو الفضة . ينظر : الفائق للزمخشري (كلب) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٧٥ / ٥ (ورق) .

(٧) سنن النسائي ١٥٩ / ٨ ، وشرح مشكل الآثار ٢٩٥ / ١٢ .

٦ - ومنها : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال :
 "كنت قاعداً عند النبي - ﷺ - ، فأتته امرأة ، فقالت : يا رسول الله ،
 سوارين^(١) من ذهب قال : سوارين من نار ، قالت : يا رسول الله ،
 طوق^(٢) من ذهب ، قال : طوق من نار ، قالت : قرطين^(٣) من
 ذهب ، قال : قرطين من نار ، قال : وكان عليها سواران من ذهب ،
 فرمت بهما ، قالت : يا رسول الله ، إن المرأة إذا لم تتزين لزوجها
 صلفت^(٤) ما يمنع إحداكن أن تضع قرطين من فضة ، ثم تصفره

(١) السواران : تثنية "سوار" (بضم السين ، وكسرهما) ، وهو عبارة عن حلية
 مستديرة كالحلقة ، تلبس في المعصم أو الزند ، والجمع : أسورة ، وأساور .
 ينظر : المعجم الوسيط / ٤٦٢ (سور) ، معجم لغة الفقهاء / ٢٥٢ .

(٢) الطوق : حلي للعنق ، وكل ما استدار بشيء فهو طوق ، فالطاء والواو
 والقاف أصل صحيح يدل على دوران الشيء وعلى الشيء ، والجمع أطواق .
 ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس / ٦٢٩ (طوق) ، القاموس المحيط
 للفيروز آبادي / ١٦٨ (طوق) .

(٣) القرط : ما يعلق في شحمة الأذن من در أو ذهب أو فضة أو نحوها ، والجمع
 : أقراط ، وقراط ، وقروط ، وقرطة . ينظر : لسان العرب لابن منظور / ٧
 ٣٧٤ (قرط) ، المصباح المنير للفيومي / ١٩٠ (قرط) ، المعجم الوسيط / ٧٢٧
 (قرط) .

(٤) صلفت : أي ثقلت عليه ، ولم تحظ عنده ، وولاها صليف عنقه ، أي :
 جانبه ، يقال : صلفت المرأة صلفاً ، فهي صلفة : إذا لم تحظ عند زوجها
 وقيمها ، وأصلف الرجل : إذا صلفت امرأته ، فلم تحظ عنده ، ويقال للمرأة :
 أصلف الله رفغك ، أي : بغضك إلى زوجك ، ومن أمثالهم : من يبيع في
 الدين يصلف ، أي : لا يحظى عند الناس ، ولا يرزق منهم المحبة
 . أ . هـ . ينظر : الصحاح للجوهري / ٤ / ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ (صلف) معجم مقاييس
 اللغة لابن فارس / ٥٧٥ (صلف) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير / ٣ / ٤٧
 (صلف) ، لسان العرب لابن منظور / ٩ / ١٩٦ ، ١٩٧ (صلف) .

بزعفران ، أو بعبير " (٢٠١) .

وقد وصف النبي -ﷺ- حلي الذهب في هذا الحديث بأنه من نار
(أعاذنا الله منها) في إشارة واضحة إلى عدم جواز استعماله .

ونوقش بأنه ضعيف ؛ لأنه من رواية أبي زيد ، عن أبي هريرة -
رضي الله عنه - ، عن النبي -ﷺ- ، وأبو زيد مجهول .

٧ - ومنها : حديث آخر لأبي هريرة - رضي الله عنه - ، عن
النبي -ﷺ- مرفوعاً : " ويل للنساء من الأحمرين : الذهب ،
والمعصفر " (٣) .

ويناقش بأن هذا الحديث ذكره السيوطي -رحمه الله- في كتابه
" الجامع الصغير " ، وأشار إلى ضعفه (٤) .

(١) العبير : نوع من الطيب ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : أخلاط من الطيب
تجمع بالزعفران ، وقيل : طيب ذولون يجمع من أخلاط . ينظر : الصحاح
للجوهرى ٧٣٤ / ٢ (عبر) لسان العرب لابن منظور ٥٣١ / ٤ (عبر) القاموس
المحيط للفيروز آبادي / ٥٥٩ (عبر) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٤٠ / ٢ ، والنسائي في سننه ١٥٩ / ٨ ، كتاب
الزينة ، باب الكراهية في إظهار الحلي والذهب ، ح ٥١٤٢ ، واللفظ له ،
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٠٣ / ١٢ ، ح ٤٨١٣ ، وصحح إسناده
الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٢٠١ / ١٨ ، وضعفه الألباني في
ضعيف سنن النسائي / ٢٢٨ .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، كما في الإحسان ٥٨٣ / ٧ ، الفتن ،
٥٩٣٧ ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٧٩ / ٢ ، ورمز إلى ضعفه ،
وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير ١١٩٩ / ٢ ، ح ٧١٣٨ ، وقال عنه في
الصحيحة (رقم ٣٣٩) مشيراً إلى إسناده ابن حبان في صحيحه : هذا إسناد
جيد ، رجاله كلهم ثقات ، رجال الشيخين ، غير الفسوي ، وهو ثقة حافظ
مشهور أ.هـ. (بتصرف) .

(٤) ١٩٧ / ٢ .

ويجاب عنه بأن ضعفه ليس محل اتفاق ، فقد حسنه محدث العصر العلامة الألباني - رحمه الله -^(١) .

٨ - ومنها : أثر روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، قال : " أهلكهن الأحمران : الذهب ، والزعفران ، يعني النساء " ^(٢) .

ومثل هذا لا يعرف بالرأي ؛ فيكون في حكم المرفوع ، ولا سيما أنه هو في معنى الحديث السابق .

ويناقش بأنه من رواية مجهول ، عن الحسن ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، وقال عنه ابن حزم - رحمه الله - : " هذا مرسل لا حجة فيه " ^(٣) .

٩ - ومنها أثر آخر روي عنه - رضي الله عنه - ، أنه كان يقول لا بتته : " لا تلبسي الذهب ؛ فلإني أخاف عليك حر اللهب " ^(٤) .

(١) ينظر : صحيح الجامع الصغير له ١١٩٩/٢ ، ح ٧١٣٨ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة له ، برقم ٣٣٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٧٢/١١ ، ح ١٩٩٤٧ ، عن معمر ، عن رجل ، عن الحسن ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وذكره ابن حزم في المحلى ١٤٩/١١ ، مرفوعا ، وقال عنه " : هذا مرسل لا حجة فيه " .أ.هـ.

(٣) ينظر : المحلى له ١٤٩/١١ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٧٠/١١ ، ح ١٩٩٣٨ ، عن معمر ، عن أيوب (السختياني) ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه وابن حزم عن طريقه في المحلى ١٤٩/١١ .

ويناقش بأنه من قول الصحابي ، وحجيته محل خلاف بين العلماء^(١) فلا يصلح للاحتجاج به في مسألة خلافة .

ويجاب عن ذلك بأنه مما لا يدرك بالرأي ، ومثله في حكم المرفوع .

١٠ - ومنها : حديث آخر لأبي هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله - ﷺ - قال : " من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب ، ومن أحب أن يسور حبيبه سواراً من نار فليسوره سواراً من ذهب ، ولكن عليكم بالفضة ، فالعبوا بها " ^(٢) .

وجه الاستدلال : أنه ورد في هذا الحديث وعيد شديد لمن يلبس حبيبه شيئاً من حلي الذهب ، وهذا الوعيد يشمل بعمومه الذكر والأنثى ، مما يدل على تحريم استعمال الذهب على النساء ، كما هو الحكم في حق الرجال .

ويناقش : بأن هذا العموم تخصصه الأحاديث التي فيها التصريح بجواز استعمال الذهب للنساء ^(٣) .

(١) ينظر : لمزيد من التفصيل في هذه المسألة: أصول الفقه للبرديسي/ ٣٤٩ ، ٣٥٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٣٣٤ ، ٣٧٨ ، وأبو داود في سننه ٤/ ٤٣٦ ، كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب للنساء ، ح ٤٢٣٦ ، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ/ ٣٨٥ ، ورجاله ثقات رجال الصحيحين ، غير عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وقد أخرج له البخاري مقروناً ومعلقاً ، وغير أسيد بن أبي أسيد البراد ، روى عنه جمع ، وخرج له أصحاب السنن والبخاري في الأدب المفرد ، وأورده ابن حبان في الثقات ، وقد حسنه الألباني في آداب الزفاف/ ١٣٣ ، ١٣٤ ، وحسن الهيتمي إسناده في مجمع الزوائد/ ١٥٠ ، وصححه الشوكاني في رسالته الوشي المرقوم ، وينظر : تحقيق مسند الإمام أحمد ١٤١/ ١٤١ ، ٤٨٦ ، تحقيق الناسخ لابن شاهين/ ٣٨٥ .

(٣) ينظر : المحلى لابن حزم ١١/ ١٥٠ .

١١ - ومنها : حديث عبد الرحمن بن غنم - رضي الله عنه - ،
عن النبي - ﷺ - ، قال : " من تحلى أو حلى بخربصيصة ^(١) من
ذهب كوي بها يوم القيامة " ^(٢) .

وجه الاستدلال : أنه ورد في هذا الحديث وعيد شديد لمن يتحلى
بالذهب ، ولو كان بمقدار خربصيصة ، ولفظ " من " عام يشمل
الذكور والإناث ، فدل على تحريمه إلى جانب الرجال على النساء
أيضا .

ويناقش : بأنه ضعيف ؛ لضعف شهر بن حوشب أحد رجال
سنده ^(٣) .

(١) خربصيصة : ما يرى في الرمل ، ويظهر له لعان كأنه عين جراد ، والمراد
القلة ، وتطلق على الشيء اليسير من الحلي ، ولا يستعمل إلا في النفي ، فيقال
مثلا : ما عليها خربصيصة ، أي : شيء يسير من الحلي ، وروي عن الإمام
أحمد - رحمه الله - أنه فسرها بأنها شيء صغير مثل الشعيرة . ينظر : الفائق
للمخشي ٣٦٣/١ (خربص) ، غريب الحديث للهروي ٣٦٠/٢ ، النهاية في
غريب الحديث لابن الأثير ١٩/٢ (خربص) ، لسان العرب لابن منظور ٢٤/٧ ،
(خربص) ، المغني لابن قدامة ٢٢٧/٤ ، تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن
القيم ١٢٨/٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٢٧/٤ ، واللفظ له ، وأبو نعيم في حلية
الأولياء ٧٦/٢ ، وإسناده ضعيف ؛ لضعف شهر بن حوشب الرواي عن عبد
الرحمن بن غنم ، ولأن حديث عبد الرحمن بن غنم عن النبي - ﷺ - مرسل ،
وباقى رجاله ثقات رجال الشيخين . قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد
١٥٠/٥ : " رواه أحمد ، وفيه شهر بن حوشب ، وهو ضعيف وبقية رجاله
رجال الصحيح " . ينظر : تحقيق مسند الإمام أحمد ٥٢٠/٢٩ .

(٣) ينظر : الكامل لابن عدي ١٣٥٥/٤ - ١٣٥٨ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٢/
٢٨٣ - ٢٨٥ مجمع الزوائد للهيثمي ١٥٠/٥ ، تهذيب الكمال للمزي ١٢/
٥٨١ - ٥٨٥ ، تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١٣/٢ ، ٥١٤ .

١٢ - ومنها : حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - ، عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : " من لبس الذهب من أمتي ، فمات وهو يلبسه حرم الله عليه ذهب الجنة " ^(١) .

وجه الاستدلال : أن تحريم ذهب الجنة على لابسها في الدنيا يدل على عدم جواز استعمال الذهب في الدنيا ، ولفظ : " من لبس الذهب من أمتي " عام يشمل الرجال والنساء ، وهذا يدل على تحريمه عليهم أجمعين .

ويناقش بأنه ضعيف ؛ لضعف ميمون بن أستاذ أحد رجال سنده ^(٢) .

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٦/٢ ، ٢٠٩ ، وابن شاهين في النسخ والمنسوخ ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٤٦ : " رواه أحمد والطبراني . . . وميمون بن أستاذ عن عبد الله بن عمرو ، الهزاني لم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات " ، وحسن الشوكاني إسناده في هذه الرسالة . والجدير بالذكر أن الحديث رواه الإمام أحمد بثلاثة أسانيد : الأول : محمد بن جعفر ، عن عوف ، عن ميمون بن أستاذ الهزاني ، والثاني : عن إسحاق بن يوسف الأزرق ، وهوذة بن خليفة ، عن عوف ، عن ميمون بن أستاذ ، والثالث : عن يزيد بن هارون ، عن الجريري ، عن ميمون . وفي تحقيق مسند الإمام أحمد وصف الإسنادين : الأول والثاني بالصحيح ، والثالث بالضعيف ؛ لأن يزيد بن هارون سمع من الجريري بعدما اختلط . ينظر : تحقيق مسند الإمام أحمد ١١/ ١١٦ ، ١١٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، وتحقيق النسخ والمنسوخ للحفناوي ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٢) ينظر : تقريب التهذيب لابن حجر / ٥٥٦ ، برقم ٧٠٥١ .

١٣ - ومنها : حديث أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه - ، قال :
" سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يلبس حريراً ولا ذهباً " ^(١) .

وهذا الحديث أيضاً يشمل بعمومه الذكور والإناث ؛ فيكون النهي
للجميع ، والنهي عند إطلاقه يقتضي التحريم .

ويناقش : بأن عموم هذا الحديث تخصصه الأحاديث المصرحة
بحل لبس الذهب ، والتحلي به النساء .

القول الثاني :

أنه يجوز للنساء استعمال الذهب والتحلي به ، وإليه ذهب
جمهور علماء الأمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، ونقل ^(٢)
عدد من العلماء الإجماع عليه ^(٣) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٦١/٥ ، والحاكم في المستدرک ٢١٢/٤ ،
كتاب اللباس ، ح ٧٤٠٢ ، وقال : " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه " ،
ووافقه الذهبي في التلخيص ، وحسن الألباني إسناده في كتابه آداب
الزفاف / ١٥٠ .

(٢) ينظر : مختصر القدوري مع شرحه الباب ٤/١٥٨ ، بدائع الصنائع للكاساني
١٣٢/٥ ، الخرشي مع حاشية العدوي ١/١٠١ ، بلغة السالك للصاوي مع
الشرح الصغير للدردير ١/٢٤ ، المذهب للشيرازي ١/٣٥٦ ، روضة الطالبين
للنووي ٢/٢٦٣ ، العدة للمقدسي ٦٧ ، المستوعب للسامري ٢/٤٣٠ .

(٣) ينظر : المجموع للنووي ٤/٤٤٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥/٦٤ ، السنن
الكبرى للبيهقي ٤/١٤٢ ، العدة للمقدسي ٦٧ ، شرح النسائي للسيوطي ٨/
١٥٧ ، ١٥٨ ، موسوعة الإجماع لأبي جيب ١/٣٧٣ ، حاشية السندي على
سنن النسائي ٨/١٥٧ .

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة ، منها :

١- حديث أبي موسى الأشعري-رضي الله عنه : - أن النبي - ﷺ - ، قال : " حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإنائهم " ، وفي رواية : " إن الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي ، حلال لإنائهم " ^(١) .

٢- وحديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، قال : " إن النبي - ﷺ - أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي " ، زاد ابن ماجه : " حل لإنائهم " ^(٢) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٩٢/٤ ، ٣٩٣ ، والترمذي في سننه ١٨٩/٤ ، كتاب اللباس باب ما جاء في الحرير والذهب ، ح ١٧٢٠ ، والنسائي في سننه ١٦١/٨ ، ١٩٠ ، كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ، وباب تحريم لبس الذهب ، ح ٥١٤٨ ، ٥٢٦٥ ، والحديث قال عنه ابن حبان (كما في الإحسان ٣٩٦/٧) : " خبر سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح " ، كما صححه الترمذي ، وقال : " حديث حسن صحيح " ، وصححه ابن حزم في المحلى ١١/١٥٢ ، ونقل تصحيحه الشوكاني في نيل الأوطار ٢/٧٥ ، والدراري المضية ٢/١٨٠ ، وهذه الرسالة ص ٨ ، والفتوجي في الروضة الندية ٢/٢٠٨ ، كما صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ١٨٦٥ ، وصحيح سنن الترمذي ٢/١٤٤ ، وصحيح سنن النسائي ٣/١٠٥١ ، ١٠٦٨ ، وغاية المرام ٦٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٩٦/١١٥ ، وأبو داود في سننه ١٦٠/٨ ، كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ، ح ٥١٤٤ ، وابن ماجه في سننه ١١٨٩/٢ ، كتاب اللباس ، باب لبس الحرير والذهب للنساء ، ح ٣٥٩٥ ، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٣٩٦/٧ ، كتاب اللباس ، ح ٥٤١٠ ، وغيرهم . والحديث صحيح أو حسن بمجموع طرقه وشواهده . ينظر : الأحكام الوسطى لابن الخراط ٤/١٨٤ ، المجموع للنووي ٤/٤٤٠ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢/٧٥ ، هذه الرسالة (القول الجلي) ص ٥-٥ ، الدراري =

٣- وحديث عبد الله بن عمرو-رضي الله عنهما- ، قال :
" خرج علينا رسول الله -ﷺ- ، وفي إحدى يديه ثوب من حرير
وفي الأخرى ذهب ، فقال : إن هذين محرم على ذكور أمتي ، حل
لإنائهم " (١) .

٤- وحديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- قال :
" خرج علينا رسول الله -ﷺ- وفي يديه صرتان : إحداهما من
ذهب ، والأخرى من حرير ، فقال : هذان حرام على الذكور من
أمتي ، حلال لإنائهم " (٢) .

= المضية له ١٨٠/٢ ، الروضة الندية للفنوجي ٢٠٨/٢ ، آداب الزفاف/ ١٥٠ ،
إرواء الغليل ١/٣٠٥-٣٠٩ ، صحيح سنن النسائي ٣/١٠٥ ثلاثتها للألباني ،
تحقيق مسند الإمام أحمد ٢/١٤٦ .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ١١٩٠/٢ ، كتاب اللباس ، باب لبس الحرير
والذهب للنساء ، ح ٣٥٩٧ ، والطبراني في المعجم الصغير ١/١٦٧ ، والأوسط
٤/٥٩ ، ح ٣٦٠٤ ، وابن أبي شيبه في المصنف ٨/١٦٤ ، ح ٤٧١٤ ، وأبو يعلى
في مسنده ١/٢٣٥ ، ٢٧٢ ، والهيثمى في كشف الأستار ٣/٣٨٢ ، ح ٣٠٠٥ ،
والبزار في البحر الزخار ١/٤٦٧ ، ح ٣٣٣ ، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد
الإفريقي ، وهو ضعيف . ينظر: البدر المنير لابن الملقن ٢/٤٨٢ ، زوائد سنن
ابن ماجه للبوصيري ٢/١١٩٠ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢/٧٦ ، ومع ذلك
صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٢/٢٨٢ ، ويبدو أنه حكم عليه بذلك
لشواهده ، وهي كثيرة .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ١/١٦٧ ، وقال عنه : لم يروه عن
إسماعيل بن أبي خالد إلا عمرو بن جرير البجلي الكوفي ، تفرد به داود بن
سليمان ، وأخرجه البزار في البحر الزخار ١/٤٦٧ ، ح ٦٥٢٩ ، وقال عنه :
هذا الحديث لا نعلم رواه عن إسماعيل عن قيس عن عمر إلا عمرو بن جرير ،
وعمرولين الحديث ، وقد احتمل حديثه .

٥- وحديث واثلة بن الأسقع-رضي الله عنه - قال : " سمعت رسول الله -ﷺ- يقول : الذهب والحرير حل لإناث أمتي ، حرام على ذكور أمتي " ^(١) .

٦- وحديث عقبة بن عامر-رضي الله عنه- قال : " سمعت رسول الله -ﷺ- يقول : الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي وحلال لإناثهم " ^(٢) .

٧- وحديث زيد بن أرقم-رضي الله عنه- ، عن النبي -ﷺ- قال : " الذهب والحرير حلال لإناث أمتي حرام على ذكورها " ^(٣) .

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩٦/٢٢ ، ح ٢٣٤ ، عن إسماعيل بن قيراط ، عن سليمان بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن ، عن أسماء بنت واثلة ، عن أبيها ، قال عنه الشوكاني في نيل الأوطار ٢/ ٧٦ : إسناده مقارب ، وقال عنه ابن الملقن في البدر المنير ٣٨٤/٢ : هذا سند لا أعلم به بأسا ، وشيخ الطبراني لا أعرفه ، وسليمان ذكره ابن حبان في الثقات ، وأخوه وثقه أبو زرعة والنسائي ، وقال أبو حاتم : وهو من التابعين ، لا يسأل عن مثله ، وأسماء تابعة لا أعلم حالها الآن .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٢٥١ ، كتاب الكراهية ، باب ليس الحرير ، وشرح مشكل الآثار ١٢/٣٠٨ ، ح ٤٨٢١ ، ليس الحرير والديباج وافتراشهما والتحلي بالذهب ، قال عنه ابن الملقن في البدر المنير ٢/ ٤٨٠ : لا أعلم بسنده بأسا ، وحسن إسناده ابن حجر في التلخيص الحبير ١/ ٥٤ ، والشوكاني في هذه الرسالة ... ص ١١ ، وينظر : تحقيق مسند الإمام أحمد ٢/ ١٤٧ ، وتحقيق شرح مشكل الآثار ١٢/ ٣٠٩ .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٥/٢١١ ، ح ٥١٢٥ ، ٩٧/٢٢ ، ح ٢٣٥ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٢٥١ ، كتاب الكراهية ، باب ليس الحرير ، والعقيلي في كتاب الضعفاء الكبير ١/ ١٧٤ ، وقال : هذا يروى بغير هذا الإسناد بأسانيد صالحة ، والحديث من رواية ثابت بن زيد ، وهو ضعيف ، وأنيسة بنت زيد بن أرقم ، وهي مجهولة ، وفي بعض طرقه محمد بن عبد الرحمن ، وهو متروك . ينظر : البدر المنير لابن الملقن ٢/ ٤٨٣ ، تحقيق المعجم الكبير =

فهذه سبعة أحاديث ، واضحة وصريحة في أن الذهب
حلال لنساء أمة محمد -ﷺ- .

٨- وحديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قالت : " قدمت
على النبي -ﷺ- حلية من عند النجاشي أهداها له ، فيها خاتم من
ذهب فيه فص حبشي ، قالت : فأخذه رسول الله -ﷺ- بعود معرضاً
عنه ، أو ببعض أصابعه ، ثم دعا أمانة ابنة أبي العاص ابنه
ابنته زينب - فقالت : تحلي بهذا يا بنية " (١) .

وجه الاستدلال : أنه -ﷺ- أعطى هذه البنت خاتماً من ذهب ،
وأمرها أن تتحلى به ، وهذا يدل على جواز التحلي بالذهب للإناث .

٩- وحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده -رضي الله
عنهم- : " أن امرأة أتت رسول الله -ﷺ- ومعها ابنة لها وفي
يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : أتعطين زكاة هذا ؟
قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين
من نار ؟ قال : فخلعتهما ، فألقتهما إلى النبي -ﷺ- ، وقالت : هما
لله - عز وجل - ولرسوله " (٢) .

= للطبراني ٥/ ٢١١ ، ٩٧/ ٢٢ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢/ ٧٠ ، وهو صالح -
إن شاء الله - بمجموع طرقه ، ومن هنا صححه الألباني في سلسلة الأحاديث
الصحيحة ٤/ ٤٨٠ ، وصحيح الجامع الصغير ١/ ٦٤٨ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٤/ ٤٣٥ ، كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب
للنساء ، ح ٤٢٣٥ ، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٢٠٢ ، كتاب اللباس ، باب النهي
عن خاتم الذهب ، ح ٣٦٤٤ ، وابن أبي شيبه في المصنف ٨/ ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
ح ٥١٩٣ ، صححه ابن حزم في المحلى ١١/ ١٥١ ، وحسنه الألباني في صحيح
أبي داود ٢/ ٧٩٧ ، وصحيح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٩١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، وأبو داود في

وجه الاستدلال : أنه -ﷺ- لم يذكر لها أن هذا حرام وإنما قال لها : " أتعطين زكاة هذا " ، مما يدل على جواز استعمال حلي الذهب للنساء إذا زكي عند وجوب زكاته .

وهناك أحاديث أخرى - تركناها ؛ حتى لا نطيل - فيها الأمر بزكاة الحلي مع إقرار استعماله للنساء ، مما يدل - كهذا الحديث - على جواز استعمال حلي الذهب للنساء .

الترجيح :

الراجح هو القول الثاني : القائل بجواز التحلي بالذهب للنساء لوجوه :

الأول : قوة أدلة هذا القول ؛ فقد ثبت جواز استعمال الذهب والتحلي به للنساء في عدة أحاديث ، وهي مروية من عدة طرق ، بعضها صحيح ، وبعضها حسن لذاته ، وبعضها حسن لغيره ، والبعض من هذه الطرق يصلح للاحتجاج به ، فكيف بها جميعا ؟

= سننه ٢/٢١٢ ، كتاب الزكاة ، باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلي ، ح ١٥٦٣ ، واللفظ له ، والنسائي في سننه ٥/٣٨ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الحلي ، ح ٢٤٧٩ ، ٢٤٨٠ ، والترمذي في سننه ٣/٢٩ ، ٣٠ ، كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة الحلي ، ح ٦٣٧ ، وقال : " هذا حديث قد رواه المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، نحو هذا ، والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي -ﷺ- شيء " ، ولا يخفى أنه روي عند غير الترمذي من طرق أخرى ، ليس فيها المثني وابن لهيعة ، ومن هنا حسنه الألباني - رحمه الله - في صحيح أبي داود ١/٢٩١ ، وآداب الزفاف / ١٥٨ .

الثاني : أن الأحاديث التي رويت في عدم جواز استعمال الذهب للنساء أكثرها فيه كلام ؛ فحديث أسماء بنت يزيد في سنده محمود بن عمرو ، وهو ضعيف ، وحديث عائشة - رضي الله عنها - قال عنه النسائي : غير محفوظ ، وهو مع ذلك محمول على اختيار الأحسن والأفضل - كما سبق - وحديث أبي هريرة الأول في سنده أبو زيد ، وهو مجهول ، وحديثه الثاني أشار السيوطي إلى ضعفه ، والأثر المروي عنه في سنده رجل مجهول .

الثالث : أن ما سلم من أحاديث النهي يمكن حمله على من لا تؤدي زكاة الحلي ، ويدل لذلك حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : " أن امرأة^(١) أتت رسول الله - ﷺ - ومعها ابنة لها ، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : أعطيني زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ " الحديث . .^(٢) ، وما في معناه من الأحاديث ، فقد ترتب فيه الوعيد على عدم إخراج الزكاة ، مما يدل على أن ذلك هو سبب النهي والوعيد ؛ فيكون استعماله مع إخراج الزكاة حلالا .

الرابع : أنه يمكن حمل أحاديث الوعيد على من أظهرت حليتها وتبرجت بها دون من تزينت بها على وجه مشروع ، ويفهم ذلك من

(١) انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري ١٢٧/٦ ، تهذيب ابن القيم ١٢٦/٦ ، معالم السنن للخطابي ٢١٦/٤ .

(٢) تقدم تخريجه .

ترجمة باب النسائي-رحمه الله- ، حيث عقد باباً بعنوان " الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب " ، ثم ساق أحاديث الوعيد^(١) ، كما يفهم من حديث أخت حذيفة الذي جاء فيه : " أما إنه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به "^(٢) ، حيث لفظ " تظهره " فيه إشارة إلى ذلك^(٣) .

الخامس : أنه يمكن أن تكون الأحاديث الدالة على تحريم التحلي بالذهب للنساء منسوخة بالأحاديث التي تفيد جوازه ، وقد صرح بالنسخ عدد من أهل العلم^(٤) .

قال الشوكاني-رحمه الله - في هذه الرسالة^(٥) : " أما كونها منسوخة فلأن تصريح أكابر الأئمة بالنسخ كابن عبد البر لا يكون إلا بدليل علمه يسوغ عنده الجزم بالنسخ ، أقل الأحوال أن يكون قد علم أن أحاديث التحليل متأخرة عن أحاديث التحريم " .

(١) ينظر : سنن النسائي ٨/ ١٥٦-١٥٩ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) ينظر : تهذيب ابن القيم ١٢٧ .

(٤) ينظر : شرح مشكل الآثار للطحاوي ١٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، الناسخ والمنسوخ لابن شاهين / ٣٨٨ ، مختصر سنن أبي داود للمنذري ٦/ ١٢٤ ، ١٢٦ ، تهذيب ابن القيم ٦/ ١٢٦ ، شرح سنن النسائي للسيوطي ٨/ ١٥٧ ، حاشية سنن النسائي للسندي ٨/ ١٥٧ ، معالم السنن للخطابي ٤/ ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٥) القول الجلي (مخطوط) ١٩٤/ ب .

السادس : أنه قد قام الإجماع على جواز التحلي بالذهب للنساء^(١) .

والله أعلم .

* * * * *

(١) ينظر : السنن الكبرى للبيهقي ٤/١٤٢ ، المجموع للنووي ٤/٤٤٢ ، العدة للمقدسي / ٦٧ ، شرح النسائي للسيوطي ٨/١٥٧ ، ١٥٨ ، حاشية سنن النسائي للسندي ٨/١٥٧ ، موسوعة الإجماع لسعدي أبي جيب ١/٣٧٣ .

قسم التحقيق

٢٢
٢٩
١٩٩
٣٣
القول الجلي وحيد النس
للخاني لولعه محمد علي
السنوي
عزله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَكَرِهَ سَعْيِي وَالصَّلَاةَ وَاللَّامِ
 عَلَى رَسُولِهِ الْأَمِينِ وَالِدِ الْغَاظِرِينَ ذَكَرَهُمْ كَثْرَتُهُمْ
 مَوَالِدُكُمْ وَنَدَيْتُمْ عَلَى الظُّلُمِ مَوَالِدُكُمْ أَنَّهُ اسْكُرَ عَلَيْكُمْ
 الْحَدِيثَ الَّذِي أوردَهُ الْمُحَقِّقُ الْمُقْبِلُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَنَاقِبِ
 قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَمَرْجِسُ السَّيِّدِ بَرْدُ مَرْجِسُ
 أَيْمَا امْرَأَةٍ تَعْلَتْ بَعْلَاهُ مَرَّ ذَهَبٌ قُلْتُ فِي عُنُقِهَا
 يَوْمَ يَوْمِ الْقِيَمِ وَأَيْمَا امْرَأَةٍ حَلَّتْ فِي أَذْنِهَا خِرَاصٌ مَرَّ
 حُلٌّ فِي أَذْنِهَا يَوْمَ الْقِيَمِ هَذَا الْحَدِيثُ
 أَحْرَصُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَفِهِ مَا سَنَدٌ لَا مَطْعَنَ فِيهِ وَأَحْرَصُ
 أَيْضًا أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْرَصُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ عَنِ رَجُلٍ
 سَمِعَ مِنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَخِي كُرَيْشٍ عَنْ أَبِي رَسُولٍ الْأَعْرَابِيِّ
 قَالَ لَا مَعْتَرِ النَّبَا أَيْمَا لَكُنَّ فِي الْقَضِيَّةِ مَا تَحْلِينَ بِهِ إِمَامَانَهُ
 لَسْتَ مُمْكِنٌ امْرَأَةً تَحْلِي ذَهَبًا تَطْفُرُ الْأَعْدَتُ بِهِ
 وَأَحْرَصُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ
 وَامْرَأَةٌ رَجَعَتْ بِجَهْلٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّ هَذَا هُوَ
 مَنْسُوخٌ وَكُنِيَ الْمُنْذَرِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ
 ذَلِكَ كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يَسِيرُ النَّسِخُ وَابْتِغَاءُ النَّسِ
 التَّحْلِي بِالذَّهَبِ وَقِيلَ هَذَا التَّوَعِيدُ لِمَنْ لَا يُدْرِي أَلَا
 الذَّهَبُ وَأَيْمَا مَنْ إِذَا رَأَى فَلَا قُلْتُ وَبَدَّلَ عَلَى هَذَا
 الْقَوْلِ

القول

فتقر بهذا عدم إمكان الجمع بما ذكر فلم تنف الا
بالفصح او الصحيح ثالثا واما المعقول وهو كونه لم لا
يودي الى التبع كما قد تمنا او المصير الى التعارض والرحم
لا حادثت الحكر بما قد تمنا وفي هذا المقدار كافيه
لكن له هبة الله والى التوفيق اسهم بخبره يعلم
مولفه محرم السركان عن الله في العلق الا وسط من ليله
الاجبه لجله ليله اثني وعشرين من شهر رجب سنة ١٢١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطاهرين .

ذكرتم - كثر الله فوائدكم ومد على الطلاب موائدكم - أنه أشكل عليكم الحديث الذي أورده المحقق المقبلي^(١) - رحمه الله - في " المنار " ^(٢) حيث قال : أخرج أحمد وأبو داود من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً : " أيما امرأة تقلدت بقلادة من ذهب قلدت في عنقها مثله من النار يوم القيامة ، وأيما امرأة جعلت في أذنها خرصاً ^(٤) من ذهب جعل في أذنها مثله من النار يوم القيامة " ^(٥) .

(١) هو صالح بن المهدي بن علي بن عبد الله بن سليمان بن أسعد المقبلي اليمني الزيدي ، عالم مشارك في التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلوم اللغة العربية والتصوف والفقه . ولد في قرية "المقبل" من أعمال "كوكبان" وانتقل إلى "صنعاء" ثم سكن "مكة" وتوفي بها في الثاني من ربيع الأول سنة ١١٠٨ هـ .

ومن مؤلفاته : العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ ، وحاشية على كتاب "البحر الزخار" سماها "المنار في المختار من جواهر البحر الزخار" وغيرهما من الكتب . ينظر: معجم المؤلفين ١/ ٨٣٥ والبدر الطالع للشوكاني ١/ ٢٨٨ وهدية العارفين ١/ ٤٢٤ .

(٢) هو كتاب "المنار في المختار من جواهر البحر الزخار" كما سبق ذكره في ترجمة المؤلف .

(٣) هي "أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية تكنى أم سلمة ويقال أم عامر، صحابية وخطيبة، النساء، شهدت اليرموك وقتلت يومئذ تسعة بعمود خيائها، لها أحاديث انفرد لها البخاري بحديثين، كما روى لها الجماعة . ينظر خلاصة تهذيب الكمال / ٤٨٨ لصفي الدين الخزرجي وتقريب التهذيب / ٧٤٣ للحافظ ابن حجر .

(٤) تقدم في حاشية رقم (١) ص ٢٧ .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود ٤/ ٤٣٧ ح ٤٢٣٨ والنسائي ٨/ ١٥٧ وأحمد ٦/ ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ والبيهقي في السنن الكبرى ٤/ ١٤١ واللفظ لأبي داود ، =

فهذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه بإسناد لا مطعن فيه ^(١) ، وأخرجه أيضا أحمد والنسائي ، وأخرج أيضا أبو داود عن ربيعي بن حراش ^(٢) عن امرأته عن أخت لحذيفة أن رسول الله ﷺ قال : " يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين به ، أما أنه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به " ^(٣) ، وأخرجه أيضا النسائي من هذه الطريق . قال المنذري ^(٤) : وامرأة ربيعي مجهولة .

= والطبراني في المعجم الكبير ١٨٦/٢٤ ح ٤٦٩ .

الحكم على الحديث : الحديث ضعيف ، قال ابن القطان : "علة هذا الخبر أن محمود بن عمرو راويه عن أسماء مجهول الحال وإن كان قد روى عنه جماعة" . أ. هـ . مختصر أبي داود للمنذري مع تهذيب ابن القيم ١٢٥/٦ وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" ٦٠٥/١ : رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد" وكذلك صحح الحديث محقق الترغيب . أما الشيخ الألباني فضعفه . ينظر: ضعيف أبي داود ٤١٩ ح ٩١١ .

(١) قول الإمام الشوكاني "أخرجه أبو داود بإسناد لا مطعن فيه" فيه نظر وذلك لجهالة راوي الحديث محمود بن عمرو كما سبق ذكره في الحاشية السابقة .

(٢) ربيعي بن حراش ، بكسر المهملة وآخره معجمة ، أبو مريم العباسي ، الكوفي ثقة عابد ، مخضرم ، من الثانية مات سنة مائة ، وقيل: غير ذلك . (التقريب ٢٠٥/) .

(٣) تقدم تخريجه ص/ ٢٨ ، حاشية رقم (٥) .

(٤) المنذري : هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله ، أبو محمد ، المنذري ، عالم بالحديث والعربية ، من الحفاظ المؤرخين ، من مؤلفاته: الترغيب والترهيب ، مختصر سنن أبي داود ، والتكملة لوفيات النقلة . ينظر: سير أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣ رقم الترجمة ٢٢٢ ، والأعلام ٣٠/٤ .

قال ابن عبد البر^(١) : إن صح فهو منسوخ^(٢) . وحكى المنذري عن بعض أهل العلم أنه قال: ذلك كان في الزمن الأول ، ثم نسخ وأبيح للنساء التحلي بالذهب . وقيل : هذا الوعيد لمن لا يؤدي زكاة الذهب ، وأما من أداها فلا^(٣) .

قلت : ويدل على هذا (ص٢) التأويل - على فرض أنه لم يعلم التاريخ - ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب . فقال لها: أعطيني زكاة هذا؟ قالت : لا . قال : أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين^(٤) من نار يوم القيامة . قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت : هما لله - عز وجل - ولرسوله^(٥) .

(١) ابن عبد البر: هو أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، القرطبي ، المالكي ، من كبار حفاظ الحديث ، مؤرخ ، أديب ، توفي سنة ٤٦٣ هـ ، وله من المؤلفات : الاستيعاب ، التمهيد ، والاستذكار ، وغيرها . سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ١٥٣ ، والديباج المذهب لابن فرحون ٢/ ٣٥٧ والأعلام ٨/ ٢٤٠ .

(٢) ينظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري ٦/ ١٢٤ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٦/ ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤) السوار (بضم السين ، وكسرها) : حلية مستديرة كالحلقة ، تلبس في المعصم أو الزند ، والجمع : أسورة ، وأساور .

ينظر : المعجم الوسيط / ٤٦٢ (سور) ، معجم لغة الفقهاء / ٢٥٢ .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود ١/ ٢١٢ ح ١٥٦٣ والترمذي ٢/ ٦٣٧ والنسائي ٥/ ٣٨ وأحمد ٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٤٥٣/ ٦ والبيهقي ٤/ ١٤٠ والدارقطني ٢/ ١١٢ .

الحكم على الحديث : قال الترمذي : "لا يصح في هذا الباب شيء" . أما الشيخ الألباني فقد حسنه . ينظر : صحيح أبي داود ١/ ٢٩١ وآداب الزفاف / ١٥٨ .
وتقدم تخريجه في ص/ ٤٣ ، حاشية رقم (٢) .

وبالجملة فإن صح النسخ كما قاله ابن عبد البر^(١) فلا إشكال ، وإن لم يصح لعدم العلم بالتاريخ فالرجوع إلى هذا التأويل متحتم ؛ لأن الأحاديث المقتضية لحل الذهب للنساء لا شك أنها أرجح من الحديثين المتقدمين ومن غيرهما مما سيأتي ذكره ؛ لأنها وردت من طرق كثيرة : فمنها عن أمير المؤمنين -كرم الله وجهه- أن النبي ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : "إن هذين حرام على ذكور أمتي"^(٢) . أخرجه^(٣) أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو حاتم^(٤) في صحيحه زاد ابن ماجه : " حل لإناثهم " . وأخرجه أيضاً أحمد .

(١) بحثت عن قول ابن عبد البر في مظانه من كتبه كالتمهيد ، والاستذكار ، والكافي ، فلم أعثر عليه .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود ٣٣٠/٤ ح ٤٠٥٧ ، والنسائي ١٦٠/٨ ، وابن ماجه ١١٨٩/٢ ح ٣٥٩٥ ، وأحمد ١١٥/١ ، والبيهقي ٤٢٥/٢ ، والمصنف لابن أبي شعبة ٣٥١/٨ ح ٤٧١١ ، وصحيح ابن حبان ١٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ ح ٥٤٣٤ بترتيب ابن بلبان .

الحكم على الحديث :

الحديث صحيح بمجموع طرقه كما قال الألباني -رحمه الله تعالى- ينظر : إرواء الغليل ٣٠٥-٣٠٩ ح ٢٧٧ ، وآداب الزفاف ١٥٠ ، وصحيح النسائي ٣/١٠٥ ، وصحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرناؤوط ١٢/٢٥٠ ، ٢٥١ ونيل الأوطار للشوكاني ٢/٧٥ ، ٧٦ .

(٣) من هنا نقل الشوكاني كلام ابن الملقن بنصه . ينظر : البدر المنير ٢/٤٧٥ .

(٤) أبو حاتم : هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي ، أحد الحفاظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين بعد المائتين . (انظر : التقريب / ٤٦٧) .

قال عبد الحق^(١) في الأحكام^(٢) : « قال ابن المديني^(٣) : حديث حسن ورجاله معروفون » .

وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(٤) في الإمام^(٥) : " هذا حديث مختلف في إسناده يرجع إلى يزيد بن أبي حبيب^(٦) فقليل : عنه

(١) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي أبو محمد المعروف بابن الخراط من علماء الأندلس . كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلمه ورجاله ، وله مشاركة في الأدب والشعر . ومن مؤلفاته : "المعتل من الحديث ، والأحكام الشرعية" وهي ثلاثة كتب : كبرى ، وصغرى ، ووسطى ، و"الجامع الكبير" وغيرها كثير ، وتوفي سنة ٥٨١ هـ ، ينظر : الأعلام ٤ / ٢٨١ .

(٢) الأحكام الوسطى ج/ ٣ ق ٣٤٩ كتاب اللباس . نقلا عن البدر المنير ٢ / ٤٧٥ .

(٣) ابن المديني : هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي ، مولا هم ، أبو الحسن المديني ، بصري ، ثقة ثبت إمام ، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه ، حتى قال البخاري : ما استصغرت نفسي إلا عند ابن المديني ، وقال فيه شيخه ابن عيينة : كنت أنعلم منه أكثر مما يتعلم مني ، وقال النسائي : كأن الله خلقه للحديث ، عابوا عليه إجابته في المحنة ، لكنه تنصل وتاب ، واعتذر بأنه كان خاف على نفسه ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين على الصحيح . (التقريب / ٤٠٣) .

(٤) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف بابن دقيق العيد ، قاض من أكابر العلماء بالأصول مجتهد ، ولد في ينجع ونشأ بقوص وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة وولى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٥ هـ فاستمر إلى أن توفي بالقاهرة سنة ٧٠٢ هـ . من تصانيفه : "إحكام الأحكام" في الحديث ، "والإمام بأحاديث الأحكام" والإمام في شرح الإمام والجزء الأول منه في الأزهرية من نحو عشرين جزءا ويقال إنه لم يتمه وله كتب أخرى .. ينظر : الدرر الكامنة ٤ / ٢١٠-٢١٣ والأعلام ٦ / ٢٨٣ .

(٥) هو كتاب الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ، والكتاب مطبوع ومتداول .

(٦) يزيد بن أبي حبيب : هو يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، واختلف في ولائه ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ، أي بعد المائة ، وقد قارب الثمانين . (التقريب / ٦٠٠) .

عن أبي أفلح الهمداني^(١) عن عبد الله بن زُرير^(٢) عن علي . هذه رواية
ليث عند أبي داود . وقيل فيه : عن يزيد (ص ٣) عن عبد العزيز^(٣)
ابن أبي الصعبة عن أبي أفلح . وهذه رواية ابن إسحاق^(٤) عند ابن
ماجه .

قال ابن الملقن^(٥) : وهي أيضا رواية الليث بن سعد^(٦) ، وعبد

-
- (١) أبو أفلح : قال عنه ابن حجر في التقريب / ٦١٩ : أبو أفلح الهمداني ،
المصري ، مقبول من الخامسة . أ. هـ .
- (٢) عبد الله بن زُرير : هو عبد الله بن زُرير ، بتقديم الزاي ، مصغرا ، العافقي ،
المصري ثقة ، رمي بالتشيع ، من الثانية ، مات سنة ثمانين أو بعدها . (التقريب
/ ٣٠٣) .
- (٣) عبد العزيز : هو عبد العزيز بن أبي الصعبة التيمي ، مولا هم ، أبو الصعبة
المصري ، لا بأس به ، من الثالثة . (التقريب / ٣٥٧) .
- (٤) ابن إسحاق : هو محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلبي ، مولا هم ،
المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدر ،
من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومائة ، ويقال : بعدها . (التقريب /
٤٦٧) .
- (٥) هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي سراج الدين أبو حفص ابن
النحوي المعروف بابن الملقن من أكابر العلماء بالحديث والفتنة وتاريخ الرجال .
ولد سنة ٧٢٣ هـ وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٣ هـ . له نحو ثلاثمائة مصنف .
منها : " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال " ، " والإعلام بفوائد عمدة
الأحكام " وغيرها من الكتب . . ينظر : ذيل طبقات الحفاظ ١٩٧ ، الأعلام
٥٧ / ٥ .
- (٦) هو الليث بن سعد عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ، ثبت
فقيه ، إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة .
(التقريب / ٤٦٤) .

الحميد بن جعفر^(١) كما قال الدار قطني^(٢) في علله^(٣) . قال ابن دقيق العيد : وقيل : " عن أبي الصعبة ولم يسم عن رجل من همدان يقال له أفلاح . هذه رواية ابن المبارك^(٤) عن الليث عن يزيد " قلت^(٥) : " ورواه حجاج عن الليث أيضاً ، كما أخرجه أحمد في المسند " ، وقيل : عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالله بن زريق ، أسقط من الإسناد رجلين : ابن أبي الصعبة ، وأبا أفلاح ، قاله الدار قطني في علله^(٦) . قال : وقيل : " عن رجل عن أم حبيب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن آخر لم يسمهما عن علي " . قال : وقيل : عن ابن إسحاق عن سعيد بن أبي هند^(٧) عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن مرة عن ، علي رواه عن ابن إسحاق عمر بن حبيب .

(١) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري ، صدوق رمي بالقدر ، ورعا وهم ، من السادسة ، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة . (التقريب / ٣٣٣) .

(٢) الدار قطني : هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن الدار قطني الشافعي ، إمام عصره في الحديث ، وأول من صنف في القراءات وعقد لها أبواباً ، ولد بدار القطن ببغداد ، وتوفي ببغداد عام ٣٨٥ هـ ، من مؤلفاته : السنن ، والعلل ، والضعفاء ، وغيرها . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٤٩ ، والأعلام ٤ / ٣١٤ .

(٣) ينظر : العلل للدار قطني بتحقيق محفوظ الرحمن دين الله الهندي ٣ / ٢٦٠ .

(٤) ابن المبارك : هو عبد الله بن المبارك المروزي ، مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد ، مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين بعد المائة ، وله ثلاث وستون . (التقريب / ٣٢٠) .

(٥) القائل : هو ابن الملقن . ينظر : البدر المنير ٢ / ٤٧٦ .

(٦) ينظر : العلل للدار قطني ٣ / ٢٦١ .

(٧) سعيد بن أبي هند الفزاري ، مولا هم ، ثقة ، من الثالثة ، أرسل من أبي موسى ، مات سنة ستة عشرة ومائة ، وقيل / بعدها . (التقريب / ٢٤٢) .

قال الدار قطني : هَمَّ في الإسناد عمر هذا ، وكان سيئ الحفظ . انتهى^(١) . وقيل : عن أبي الصعبة عن أبي علي الهمداني عن عبد الله بن زريق . وهذه الرواية للنسائي في مسند علي أفادها الحافظ جمال الدين المزي^(٢) في الأطراف^(٣) . قال النسائي : حديث ابن المبارك أولى بالصواب إلا قوله : أفلح ، فإن أبا أفلح أولى بالصواب^(٤) ، وقد علل هذا الحديث بعلّة أخرى وهي جهالة حال أبي أفلح " بالفاء لا بالقاف " ذكره ابن القطان^(٥) كذلك ، وقال : " عبد الله بن زريق مجهول الحال أيضا " . قال ابن دقيق العيد : أما أبو أفلح فلا يبعد ما قاله فيه وإن كان قد ذكر عن علي بن المديني أنه قال في هذا الحديث : " حسن " وأما عبد الله بن زريق فقد ذكر أن العجلي (ص ٤) ومحمد

(١) ينظر : المرجع السابق ٣/ ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) المزي : هو جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ، أبو الحجاج ، المزي ، محدث الديار الشامية في عصره ، ولد بظاهر حلب سنة ٦٥٤ هـ ، وتوفي سنة ٧٤٢ هـ ، من مؤلفاته الكثيرة : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، كتاب ضخّم ، تحفة الأشراف ، والمتقى ، ينظر : الدرر الكامنة ٤/ ٤٥٧ ، والأعلام ٨/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) ينظر : تحفة الأشراف ٧/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ح ١٠١٨ .

(٤) سنن النسائي ٨/ ١٦٠ ونص ما قاله النسائي كالتالي : " قال أبو عبد الرحمن : حديث ابن المبارك أولى بالصواب إلا قوله : أفلح فإن أبا أفلح أشبه والله أعلم " .

(٥) ابن القطان : هو يحيى بن سعيد بن فروخ ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ، ثم معجمة ، التميمي ، أبو سعيد القطان ، البصري ، ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام ، قدوة ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة ، وله ثمان وسبعون . (التقريب / ٥٩١) .

ابن سعد^(١) وثقاه^(٢) .

قال ابن دقيق العيد: وفي الحديث شيء آخر وهو أن رواية من رواه عن يزيد عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح يصدي لنا النظر في حال عبد العزيز أيضا " . قال ابن الملقن حالته جيدة روى له النسائي ، وابن ماجه ، وروى عن أبيه وأبي علي الهمداني ، وعنه يزيد بن أبي حبيب وغيره ، وذكره ابن حبان في ثقاته^(٣) .

قلت : الحديث وإن قصر عن رتبة الصحيح ، فهو لا ينحط عن رتبة الحسن كما لا يخفى على من تدبر ما سقناه .

ومنها : عن^(٤) سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : " حرم لباس الذهب والحرير على ذكور أمتي

(١) ابن سعد : هو محمد بن سعد بن منيع ، الهاشمي ، مولا هم ، البصري ، نزىل بغداد ، كاتب الواقدي ، صدوق فاضل ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثين ومائتين ، وهو ابن اثنتين وستين . (التقريب / ٤٨٠) .

(٢) ينظر : معرفة الثقات للعجلي ٣٠ / ٢ رقم ٨٨٧ والطبقات لابن سعد ٥١٠ / ٧ .

(٣) ينظر : البدر المنير ٤٧٨ / ٢ ونيل الأوطار ٧٥ / ٢ ، ٧٦ .

(٤) من هنا (عن سعيد) نقل الشوكاني قول ابن الملقن بنصه من البدر المنير ٤٧١ / ٢ .

(٥) أبو موسى الأشعري : هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة ، أبو موسى الأشعري ، صحابي مشهور ، أمره عمر ثم عثمان ، وهو أحد الحكمين بصفين ، مات سنة خمسين ، وقيل : بعدها . (التقريب / ٣١٨) .

وأحل لإنائهم " ^(١) رواه أحمد والترمذي . وهذا لفظ الترمذي وقال : حسن صحيح . ولفظ أحمد : " أحل الذهب والحرير للإناث من أمتي وحرّم على ذكورها " ورواه النسائي بلفظ : " إن الله تعالى أحل لإنائ أمتي الحرير والذهب وحرّمه على ذكورها " ورواه الطبراني ^(٢) في معجمه الكبير ولفظه : " أحل الذهب والحرير لإنائ أمتي وحرّم على ذكورها " ^(٣) وله ألفاظ أخر بنحو هذا . ورواه الدارقطني ولفظه : " أحل الذهب والحرير لإنائ أمتي " ^(٤) . ثم قال في علله : هذا حديث يرويه عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه ، ويرويه نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبيه ، ويرويه نافع مولى ابن عمر عن سعيد

(١) الحديث أخرجه الترمذي ٤٣/٦ ح ١٧٢٠ ، والنسائي ١٦١/٨ و ١٩٠ ، وأحمد ٤/٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ، والبيهقي ٢/٤٢٥ ، واللفظ للترمذي .

الحكم على الحديث : الحديث صحيح كما قال الترمذي ، وكذلك صححه الألباني ؛ ينظر : صحيح الترمذي ١٤٤/٢ ح ١٤٠٤ ، وصحيح النسائي ٣/ ١٠٥١ ح ٤٧٥٤ و ٣/١٠٦٨ ح ٤٨٥٩ ، وغاية المرام/٦٤ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٤٨٠ ح ١٨٦٥ ، وتقدم في حاشية رقم (١) ص ٤٠ .

(٢) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي ، من كبار المحدثين ، أصله من طبرية الشام ، وإليه نسبته ، ولد في عكا سنة ٢٦٠ هـ ، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس ، والجزيرة ، له ثلاثة معاجم في الحديث : الصغير ، والكبير ، والأوسط ، توفي سنة ٣٦٠ هـ ، ينظر : سير أعلام النبلاء ١٦/١١٩ ، والأعلام ٣/١٢١ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ الذي ذكره الشوكاني في المعجم الكبير مع طول البحث ، بل ورد الحديث بألفاظ أخر كما سيأتي تخريجه فيما بعد ، ولكن وجدته باللفظ المذكور في المصنف لعبد الرزاق ١/٦٨ ح ١٩٩٣٠ من حديث أبي موسى الأشعري .

(٤) أورده الدارقطني في العلل ٧/٢٤١ ح ١٣٢٠ .

ابن أبي هند عن أبي موسى . ويرويه سويد بن عبد العزيز^(١) عن عبيد الله عن سعيد المقبري^(٢) وَوَهَمَ في موضعين :

الأول : قوله : عن سعيد المقبري ، وإنما هو سعيد بن أبي هند .

الثاني : أنه ترك ذكر نافع في الإسناد . ورواه أيضا عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى . قال : وهو أشبه بالصواب ؛ لأن (ص ٥) سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى شيئا ، وقيل : عن سعيد بن أبي هند عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى في حديث "النهي"^(٣) عن اللعب بالنرد^(٤) " وهذا يقوي أنه رواه سعيد عن رجل عن أبي موسى^(٥) . قال الحافظ

(١) سويد بن عبد العزيز بن غنير ، السلمي ، مولا هم ، الدمشقي ، وقيل : أصله حمصي ، وقيل : غير ذلك ، ضعيف ، من كبار التاسعة ، مات سنة ١٩٤ هـ . (التقريب / ٢٦٠) .

(٢) سعيد بن أبي سعيد ، كيسان المقبري ، أبو سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة ، مات في حدود العشرين ومائة ، وقيل : قبلها ، وقيل : بعدها . (التقريب / ٢٣٦) .

(٣) سيأتي تخريجه فيما بعد .

(٤) النرد : لفظ معرب ، ولم أجده تعريفيا كافيا في المعاجم القديمة ، التي ذكرت أنه عبارة عن لعبة معروفة ، وضعها أردشير بن بابك ، ومن هنا يقال له : النردشير . ينظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٤٢١ (نرد) ، لسان العرب لابن منظور ٣ / ٤٢١ (نرد) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ٤١١ (نرد) ، المصباح المنير للفيومي ٢٢٩ (نرد) . وجاء في المعجم الوسيط ٩١٢ (نرد) : أنه "لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين ، تعتمد على الحظ ، وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفص (الزهر) ، وتعرف عند العامة بالطاولة " . أ. هـ .

(٥) ينظر : العلل للدارقطني ٧ / ٢٤١ . ٢٤٢ . والبدر المنير .

عبد الحق : هذا الحديث رواه جماعات عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرفوعاً . ورواه من لا يحتج به عن عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن رجل من أهل العراق عن أبي موسى . وذكره عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد عن رجل ^(١) عن أبي موسى . واختلف فيه على أيوب . ثم ذكر عبد الحق قول الدارقطني المتقدم : أن سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى .

وقد أخرجه الترمذي والنسائي من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرفوعاً ، قال ابن الملقن : وقد صححه الترمذي ، فالظاهر سماع سعيد منه ، لكن قد قال بمقالة الدارقطني أبو حاتم الرازي فقال : إن سعيد بن أبي هند لم يلتق أبا موسى .

قال أبو حاتم ابن حبان في صحيحه : " حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح " ^(٢) . ولعله يشير إلى ما تقدم عن الدارقطني وأبي حاتم الرازي . لكنه قد أخرج في صحيحه حديث : " من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله " ^(٣) وهو

(١) لا توجد كلمة "عن رجل" في "المصنف" بل أسنده عبد الرزاق إلى أبي موسى الأشعري دون واسطة "رجل" وهو كالتالي : "قال : أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي موسى الأشعري . . . ينظر : المصنف ٦٨/١١ ح ١٩٩٣٠ .

(٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٢٥٠/١٢ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود ٢٣٠/٥ ح ٤٩٣٨ ، وابن ماجه ١٢٣٧/٢ ، ١٢٣٨ ح ٣٧٦٢ وأحمد ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ومالك في الموطأ ٩٥٨/٢ ، والحاكم في المستدرک ٥٠/١ ، وابن حبان في صحيحه ٢٥٠/١٢ . =

من رواية سعيد عن أبي موسى^(١) . فالعلة التي ذكرها في حديث الباب
واردة عليه في هذا الحديث ، وصحح هذا الحديث أيضا الذي سقنا
الكلام عليه ابن حزم .

ومنها : عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ " أحل
الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها " . ذكره الدار قطني
في علله^(٢) فيما سئل عنه ، وقال : هذا حديث يرويه عبيد الله واختلف
عنه فيه ، فرواه يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن
عمر مرفوعاً ، وتابعه بقية بن الوليد (ص ٦) على معنى هذا القول في
الحرير ولم يذكر الذهب وكلاهما وهُم ، والصحيح عن عبيد الله عن
نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وسعيد لم يسمعه .

وروى طلق بن حبيب قال : قلت لابن عمر سمعت النبي ﷺ في
الحرير شيئاً؟ قال : لا . وهذا يدل على وهم يحيى بن
سليم ، وبقية في حكايتهما عن ابن عمر عن النبي ﷺ^(٣) .

= الحكم على الحديث : الحديث "حسن" كما قال الألباني . ينظر : الإرواء / ٨
٢٨٤ ح ٢٦٧٠ ، وصحيح الجامع الصغير ١١١٣ / ٢ ح ٦٥٢٩ .

(١) انتهى إلى هنا قول ابن الملقن الذي نقله الشوكاني من البدر ٢ / ٤٧١-٤٧٤ .

(٢) لم أجده في العلل وقد بحثت في (١ جزءاً) من العلل فلم أعثر عليه ربما ذكره
الدار قطني في بقية الأجزاء وهي غير موجودة الآن في المكتبة ، وفدأحال محقق
البدر المنير إلى "العلل" ج ٢ ق ١٢٤ ، ينظر : البدر ٢ / ٤٧٩ .

(٣) ينظر : كلام الدار قطني بتمامه في نصب الراية للزليعي ٤ / ٢٢٤ ، والبدر
٢ / ٤٧٩ .

ومنها : ما رواه من حديث ابن عمرو ابن ماجه والبزار وأبو يعلى والطبراني بإسناد فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وهو ضعيف ، وقال الترمذي ^(١) : رأيت البخاري يقوي أمره . ولفظه : قال ابن عمرو : خرج إلينا رسول الله ﷺ وفي إحدى يديه ثوب من حرير ، وفي الأخرى ذهب ، فقال : " إن هذين محرم على ذكور أمتي حل لإنائهم " ^(٢) .

ومنها : عمر قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده صرتان ^(٣) إحداهما من ذهب والأخرى من حرير ، فقال : " هذان حرامان على الذكور من أمتي حلال لإنائهم " ^(٤) .

(١) ينظر : سنن الترمذي ١/ ٣٨٤ ح ١٩٩ ، وتهذيب الكمال ١٧/ ١٠٧ ، وفي البدر ٢/ " ٤٧٩ قال البيهقي " وهو خطأه .

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه ٢/ ١١٩٠ ح ٣٥٩٧ ، والطبراني في المعجم الصغير ١٦٧/ ١ ، والأوسط ٤/ ٥٩ ح ٣٦٠٤ ، والبيهقي في السنن ٢/ ٤٢٥ ، والبزار في " البحر الزخار " ١/ ٤٦٧ ح ٣٣٣ ، وابن أبي شيبه في المصنف ٨/ ١٦٤ ح ٤٧١٤ ، والهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/ ٣٨٢ ح ٣٠٠٥ ، وأبو يعلى في مسنده ١/ ٢٣٥ ح ٢٧٢ .

الحكم على الحديث : الحديث " صحيح " كما قال الألباني . ينظر : الإرواء ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٩ ح ٢٧٧ ، وصحيح ابن ماجه ٢/ ٢٨٢ ح ٣٥٩٧ ، ٣٥٩٨ ، وصحيح الجامع ١/ ٤٥١ ح ٢٢٧٤ .

(٣) صُرتان : تشية " صرة " (بالضم) ، ما يجمع فيه الشيء ويشد ، ويفهم مما ورد في المعاجم القديمة حولها أنها عبارة عن كيس الدراهم والدنانير ونحوها . ينظر : لسان العرب لابن منظور ٤/ ٤٥٢ ، القاموس المحيط للفيروز آبادي / ٥٤٣ (صرر) ، المعجم الوسيط / ٥١٢ (صرر) .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ١/ ١٦٧ ، ينظر : التخريج السابق .

رواه الطبراني في "الصغير" ثم قال : لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عمرو بن جرير البجلي الكوفي تفرد به داود بن سليمان^(١) ورواه الحافظ أبو بكر البزار في مسنده ثم قال: هذا الحديث لا نعلم رواه عن إسماعيل عن قيس عن عمر إلا عمرو بن جرير ، وهو لين الحديث وقد احتمل حديثه^(٢) .

ومنها : عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله ﷺ : " الذهب والحريير حلال لأناث أمتي حرام على ذكورها^(٣) " رواه الطبراني في أكبر معاجمه والعقيلي في تاريخه من حديث ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم قال : حدثني عمتي أنيسة بنت زيد بن أرقم عن أبيها زيد بن أرقم به .

قال أحمد : ثابت هذا له مناكير .

وقال ابن حبان : الغالب على حديثه الوهم ، ولا يحتاج به إذا انفرد .

وقال العقيلي : هذا يروى بغير هذا الإسناد بأسانيد صالحة^(٤) .

-
- (١) المعجم الصغير ١/١٦٧ ، والأوسط ٤/٥٩ ح ٣٦٠٤ .
 - (٢) البحر الزخار (المعروف) بمسند البزار ١/٤٦٧ ح ٦٥٢٩ ، والبدر ٢/٤٨٠ ، ٤٨١ .
 - (٣) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٥/٢٤٠ ح ٥١٢٥ و ٢٢/٩٧ ح ٢٣٤ ، والعقيلي في تاريخ الضعفاء الكبير ١/١٧٤ ، وأحمد ٤/٣٩٤ ، والبيهقي ٤/١٤١ ، وابن أبي شيبة ٨/١٥٨ ح ٤٦٩٧ ، عن أبي موسى .
 - الحكم على الحديث : الحديث ضعيف بإسناد الطبراني ؛ لأن فيه محمد بن عبد الرحمن وهو متروك . ينظر : المعجم الكبير ٢٢/٩٧ ، أما الشيخ الألباني فقد صححه في الصحيحة ٤/٤٨٠ ح ١٨٦٥ وصحيح الجامع ١/٦٤٨ ح ٣٤٤٩ .
 - (٤) ينظر : كتاب المجروحين لابن حبان ١/٢٠٦ ، ينظر أيضاً : البدر المنير ٢/٤٨٣ ، وتاريخ الضعفاء للعقيلي ١/١٧٤ رقم ٢١٧ .

وأخرجه ابن أبي شيبه حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عباد حدثنا
سعد حدثنا ابن زيد أخبرني أنيسة بنت زيد عن أبيها رفعه فذكره ،
وابن زيد هو ثابت .

ومنها : عن أسماء بنت واثلة بن الأسقع عن أبيها قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : " الذهب والحرير حل لإناث أمتي
حرام (ص ٧) على ذكور أمتي " ^(١) رواه الدار قطني ^(٢) في " الكبير "
عن إسماعيل بن قيراط حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن
عبد الرحمن قال حدثني أسماء بنت واثلة عن أبيها به . قال ابن
الملقن : وهذا سند لا أعلم به بأساً ، وشيخ الطبراني لا أعرفه ،
وسليمان ذكره ابن حبان في " الثقات " ^(٣) ، وأخوه وثقه أبو زرعة ،
والنسائي ، وقال أبو حاتم : " هو من التابعين لا يسأل عن مثله " ،
وأسماء تابعية لا أعلم حالها الآن ^(٤) .

ومنها : عن ابن عباس أن النبي ﷺ أخرج من يده قطعة من ذهب
وقطعة من حرير فقال : " إن هذين حرامان على ذكور أمتي ،
وحلالان لإناثهم " ^(٥) أخرجه الطبراني في " الكبير " وفي إسناده
إسماعيل بن مسلم المكي ، وهو متفق على ضعفه .

(١) ينظر : تخريج الحديث السابق .

(٢) قول الإمام الشوكاني : " رواه الدار قطني في الكبير " هو سهو منه ، والصحيح
رواه الطبراني في الكبير ؛ لأن إسماعيل بن قيراط شيخ للطبراني لا للدار قطني
كما سيأتي فيما بعد . ينظر : المعجم الكبير ٩٦/٢٢ ح ٢٣٤ والبدر ٢/٤٨٣ .

(٣) ينظر : الثقات ٦/٣٨٥ . (٤) ينظر : البدر المنير ٢/٤٨٤ .

(٥) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ١٥/١ ح ١٠٨٨٩ وفي الأوسط ٨/١٣ ،
١٤ ح ٧٨٠٩ ، ولفظه كالآتي : " إن هذين حرماً على ذكور أمتي =

وأخرجه الطبراني أيضاً من حديث محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قبض على الذهب والحرير وهو يحركه ويقول : " هذا يحرم على ذكور أمتي " ^(١) ، " ومحمد بن الفضل متروك بالاتفاق ، بل قال صالح بن محمد : كان يضع الحديث ، ووالده الفضل وثقه ابن راهويه ، وقال أبو زرعة : لا بأس به . وضعفه الفلاس وابن عدي ^(٢) .

ومنها : عن عقبة بن عامر بنحو حديث علي السابق أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن الحسن بن ثوبان وعمرو بن الحارث عن هشام بن أبي رقية سمعت مسلمة بن مخلد يقول لعقبة بن عامر : قم فأخبر الناس ما سمعت من رسول الله ﷺ قال : سمعته يقول : " الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي " ^(٣) وإسناده حسن . وقال ابن الملقن : ولا أعلم بسنده بأساً ^(٤) .

= وحُلا لإثباتهم " والهيثمى أورده في كشف الأستار ٣/ ٣٨٢ ح ٣٠٠٦ .

(١) أخرجه الطبراني في " الكبير " ١١/ ١٥٢ ح ١١٣٣٣ .

الحكم على الحديث : الحديث ضعيف بهذا السند وعلته محمد بن الفضل بن عطية وهو مجمع على ضعفه . ينظر : المعجم الكبير ١١/ ١٥٢ رقم الحديث ١١٣٣٣ . وتهذيب الكمال ١٧/ ١٤٩-١٥٢ .

(٢) ينظر : البدر المنير ٢/ ٤٨٤ ، ٤٨٥ وتهذيب الكمال ١٧/ ١٤٩-١٥٢ .

(٣) أخرجه البيهقي ٤/ ١٤١ بلفظه في السنن الكبرى ، والحديث سبق تخريجه .

(٤) ينظر : البدر المنير ٢/ ٤٨٠ .

فهذا ما أمكن الاطلاع عليه من طرق هذا الحديث ، وبعضها حسن لذاته ، وبعضها حسن لغيره ، وبعضها لم يرتفع إلى رتبة الحسن ولا يخفى أن البعض من هذه الطرق يصلح للاحتجاج به ، فكيف بها جميعها .

ومما يصلح للاستدلال به على حل الذهب للنساء ما أخرجه أبو داود (ص ٨) وابن ماجه عن عائشة قالت: قدمت على النبي ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له فيها خاتم من ذهب فيه فص^(١) حبشي فأخذه رسول الله ﷺ بعود معرضا عنه ، أو ببعض أصابعه ، ثم دعا أمانة ابنة أبي العاص ابنة ابنته زينب فقال : " تحلي بهذا يا بنية " ^(٢) وفي إسناده محمد بن إسحاق بن يسار .

هذا مع ما قد ثبت عنه ﷺ من تحريم خاتم الذهب على الرجال كما في حديث ابن عمر^(٣) عند البخاري ومسلم وغيرهما وحديث ابن

(١) فص (مثلث الفاء ، وقيل: الكسر رديء) : ما يركب في الخاتم من الحجارة الكريمة وغيرها ، وأصل الفاء والصاد كلمة تدل على فصل بين شيئين ، ومنه : الفصوص لمفاصل العظام ، وسمي فص الخاتم بذلك ؛ لأنه ليس من نفس الخاتم ، وإنما ملصق به . ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٨٢٣/ (فص) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي / ٨٠٧ (فص) ، المعجم الوسيط ٦٩١ / (فص) .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود ٤٣٥/٤ ح ٤٢٣٥ ، وابن ماجه ١٢٠٢/٢ ح ٣٦٤٤ ، وأحمد ١١٩/٦ ، وابن أبي شيبة ٢٧٧/٨ ، ٢٧٨ ح ٥١٩٣ .

الحكم على الحديث : الحديث "حسن" كما قال الألباني . ينظر : صحيح ابن ماجه ٢/٢٩١ ح ٢٩٤٤ ، وتقدم ص ٤٣ .

(٣) حديث ابن عمر : أخرجه البخاري ٥٠/٤ ، ٥١ ، ومسلم في صحيحه مع شرح النووي ٦٥/١٤ ، والنسائي ١٩١/٨ ، ١٩٢ من حديث عبد الله بن عباس وعلي وأبي هريرة - رضي الله عنهم - .

مسعود^(١) عند أبي داود والنسائي وغير ذلك ؛ فإنه يدل بفهمه على تحليله للنساء ؛ فيكون مؤيداً لحديث عائشة المذكور .

ومن جملة ما يدل على ذلك حديث المرأة التي جاءت إلى النبي ﷺ وفي يد ابنتها مسكتان من ذهب ، فإنه لم يقل لها هذا حرام ، بل قال لها : " أعطين زكاة هذا " ^(٢) وقد تقدم ذلك .

وأما ما استدل به المحقق المقبلي - رحمه الله - من حديث عبد الرحمن بن غنم ، قال : قال ﷺ (ص ٩) : " من تحلى أو حلى بخربصيصة من ذهب كوي به يوم القيامة " ^(٣) .

قال المقبلي : وأخرج ^(٤) البخاري من حديث أسماء بنت يزيد عنه ﷺ " من تحلى ذهباً ، أو حلى أحداً من ولده مثل خربصيصة أو عين

(١) حديث ابن مسعود: أخرجه أبو داود ٤/٤٢٧، ٤٢٨ ح ٤٢٢٢ ، والنسائي مع حاشية السندي ٨/١٤١ باب الخضاب بالصفرة .

الحكم على الحديث :

قال أبو داود : " انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة والله أعلم " .

(٢) تقدم تخريجه في ص/ ٤٣ ، الحاشية رقم (١) .

(٣) تقدم تخريجه في ص/ ٣٧ ، الحاشية رقم (٢) .

(٤) قول الشيخ المقبلي : " وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت يزيد عنه " وهم منه ؛ لأن الحديث لم يخرج البخاري بل هو مخرج عند أحمد والطبراني كما يأتي فيما بعد ، ومن هنا صح تعقيب الشوكاني على المقبلي .

الحكم على الحديث : الحديث ضعيف بهذا الإسناد كما سبق ذكره في الحديث السابق ، لكنه " حسن " بشواهد من حديث " أميمة " . ينظر : المعجم الكبير ٢٤/ ١٨٢ و ١٨٦ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٦٣ ، ٦٧ ح ٥٢٩ .

جرادة كوي به يوم القيامة" ^(١) هكذا ذكر هذا الحديث معزاً إلى البخاري ولا أذكر الآن أنه في صحيح البخاري ويبحث عنه .

وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من أحب أن يحلق حبيبه بحلقة من نار ، فليحلقه بحلقة من ذهب ، ومن أراد أن يطوق حبيبه طوقاً من نار ، فليطوقه طوقاً" ^(٢) من ذهب ، ومن أحب أن يسور حبيبه بسوار من نار ، فليسوره بسوار من ذهب ، ولكن عليكم بالفضة فالعوا بها " ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٤٦٠ والطبراني في الكبير ٢٤/ ١٨٢ ح ٤٥٩ .

الحكم على الحديث : الحديث ضعيف بهذا الإسناد كما سبق ذكره في الحديث السابق ، ولكنه "حسن" بشواهد من حديث "أميمة" . ينظر : المعجم الكبير ٢٤/ ١٨٢ و ١٨٦ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٦٣ ، ٦٧ ح ٥٢٩ .

(٢) الطوق : حلي للعنق ، وكل ما استدار بشيء فهو طوق ، فالطاء والواو والقاف أصل صحيح يدل على دوران الشيء على الشيء ، والجمع أطواق . ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦٢٩/ (طوق) ، القاموس المحيط للفيروزآبادي ١١٦٨/ (طوق) .

(٣) (١٧٩) الحديث أخرجه أبو داود ٤/ ٤٣٦ ح ٤٢٣٦ ، وأحمد ٢/ ٣٣٤ ، ٣٧٨ و ٤/ ٤١٤ ، والبيهقي ٤/ ١٤٠ والسياق للبيهقي .

الحكم على الحديث : الحديث حسنه الألباني . ينظر : آداب الزفاف ١٣٣ ، ١٣٤ وحسن إسناده الهيثمي أيضاً في المجمع ٥/ ١٥٠ . تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الحديث مما استدل به العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - على تحريم لبس الذهب المحلق . وهو من العلماء المعاصرين ، والمؤلف - رحمه الله - لم يورده بقصد الإشارة إليه كحلي محلق ، وإنما أورده ضمن الكلام العام .

وقد ردّ على استدلال الألباني بهذا الحديث بردود كثيرة من أظهرها أن الحديث وارد في حق الذكر الصغير ؛ لأنه يلبس ويحلى بخلاف الكبير ؛ فإن الفعل يضاف إليه ، ولا تدخل المرأة فيه ؛ لأن المرأة يباح لها التحلي بالذهب من غير استثناء ، وإنما ورد النهي عن تحلية الصغير والباسه الذهب حتى لا يعتاده . . . أ. هـ . ينظر : بذل المجهود ١٧/ ١٢٧ ، وإباحة الذهب المحلق للأنصاري ٤٥ .

فهذه الأحاديث بعد تسليم أنها عامة للرجال والنساء ، هي مخصصة بالأحاديث المتقدمة المصرحة بحل لبس الذهب والتحلي به للنساء .

فإن قلت : قد أخرج النسائي من حديث أبي هريرة قال : أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله سوارين من ذهب . فقال : سوارين من نار . قالت : طوق من ذهب . قال : طوق من نار . قالت : قرطين^(١) من ذهب . قال : قرطين من نار . وكان عليها سواران من ذهب فرمت بهما وقالت : إن المرأة إذا لم تتزين لزوجها صلفت^(٢) عنده - أي : لم تحظ عنده - فقال : ما يمنع إحداكن أن تضع قرطين من فضة ثم تصفره بزعفران^(٣)

(١) قرطين : تثنية "قرط" ، وهو : ما يعلق في شحمة الأذن من در أو ذهب أو فضة أو نحوها ، والجمع : أقراط ، وقراط ، وقروط ، وقرطة ، وتقدم في ص/ ٣٣ ، الحاشية رقم (٣) .

ينظر : لسان العرب لابن منظور ٣٧٤/٧ (قرط) ، المصباح المنير للفيومي ١٩٠/ (قرط) ، المعجم الوسيط/ ٧٢٧ (قرط) .

(٢) صلفت ، أي : ثقلت عليه ، ولم تحظ عنده ، وولاهها صليف عنقه ، أي : جانبه ، يقال : صلفت المرأة صلفا ، فهي صلفه : إذا لم تحظ عند زوجها وقيمها ، وأصلف الرجل : إذا صلفت امرأته ، فلم تحظ عنده ، ويقال للمرأة : أصلف الله رفغك ، أي : بغضك إلى زوجك ، ومن أمثالهم : من يبغ في الدين يصف ، أي : لا يحظى عند الناس ، ولا يرزق منهم المحبة . ينظر : الصحاح للجوهري ١٣٨٧/٤ ، ١٣٨٨ (صلف) ، معجم المقاييس لابن فارس / ٥٧٥ (صلف) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٧/٣ (صلف) ، لسان العرب لابن منظور ١٩٦/٩ ، ١٩٧ (صلف) .

(٣) زعفران : وصف في المعاجم القديمة ، وجاء عنه في المعجم الوسيط / ٣٩٤ (زعفر) أنه "نبات بصلي معمر ، من الفصيلة السنوسية ، منه أنواع برية ، ونوع صبغي طبي مشهور" .

أو قال بعبير " (٢٠١) .

وأخرج النسائي أيضا (ص ١٠) من حديث ثوبان قال : جاءت هند بنت هبيرة إلى رسول الله ﷺ وفي يدها فتح^(٣) من ذهب -أي خواتم ضخام - فجعل ﷺ يضرب يدها فدخلت على فاطمة-رضي الله عنها - تشكو إليها فانتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب ، فقالت : هذه أهداها أبو حسن فدخل ﷺ والسلسلة في يدها . فقال : "يا فاطمة أيسرك أن يقول الناس ابنة رسول الله ﷺ في يدها سلسلة من نار" ثم خرج فلم يقعد فأرسلت فاطمة بالسلسلة فباعتها ، واشترت بثمانها عبداً فأعتقته ، فحدث رسول الله ﷺ بذلك فقال :

(١) العبير : نوع من الطيب ، وقيل: هو الزعفران ، وقيل : أخلاط من الطيب تجمع بالزعفران ، وقيل : طيب ذو لون يجمع من أخلاط .

ينظر : الصحاح للجوهري ٧٣٤ / ٢ (عبر) ، لسان العرب لابن منظور ٤ / ٥٣١ (عبر) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي / ٥٥٩ (عبر) .

(٢) الحديث أخرجه النسائي ١٥٩ / ٨ وأحمد ٤٤٠ / ٢ .

الحكم على الحديث : الحديث صحيح إسناده الشيخ أحمد محمد شاكر في شرح مسند أحمد ٢٠١ / ١٨ ح ٩٦٧٥ ، وأما الشيخ الألباني فضعفه . وعلمته أبو زيد فهو مجهول . ينظر : ضعيف النسائي ٢٢٨ ح ٣٩٢ ، وتقريب التهذيب ٦٤٢ / ، والخلاصة للخزرجي / ٤٥٠ ، وتقدم في الحاشية رقم (٢) ص ٣٤ .

(٣) فَتَخَ (بفتحيتين) : جمع "فتخة" (بالتحريك ، أو السكون) ، وهي : خواتم كبار تلبس في الأيدي ، وربما لبست في أصابع الأرجل ، وقيل : خواتم لا فصوص لها ، فإذا كان فيها فص فهو الخاتم ، وقيل هي الخاتم مطلقا ، وتجمع أيضا على فتخات ، وفتاخ ، وفتوخ . ينظر : الصحاح للجوهري ٤٢٨ / ١ (فتح) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٠٨ / ٣ (فتح) لسان العرب لابن منظور ٤٠ / ٣ (فتح) .

" الحمد لله الذي نجى فاطمة من النار " ^(١) . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث أخت حذيفة قالت : قال رسول الله ﷺ : " يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين به ليس منكن امرأة تتحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به " ^(٢) .

وهذا الحديث قد قدمنا ذكره في أول هذه الورقات ^(٣) وذكرنا أن في إسناده امرأة مجهولة ، وذكرنا ما قيل فيه من النسخ والتأويل ، وهكذا يقال في الحديثين المذكورين قبله .

فإن قلت : هذه أربعة أحاديث مصرحة بتحريم حلية الذهب على النساء .

منها : حديث أسماء بنت يزيد الذي ذكره المقبلي وذكرناه في أول هذا البحث .

ومنها : حديث أبي هريرة المذكور قريباً .

ومنها : حديث ثوبان المذكور بعده .

ومنها : حديث أخت حذيفة فكيف جعلتها (ص ١١) منسوخة أو مرجوحة ؟

(١) الحديث أخرجه النسائي ١٥٨/٨ وأحمد ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، والبيهقي ١٤١/٤ والحاكم ١٥٢/٣ ، ١٥٣ ، والطبراني في الكبير ١٠١/٢ ح ١٤٤٨ .

الحكم على الحديث : الحديث صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وكذلك صححه الألباني . ينظر : آداب الزفاف / ١٣٩ ، وصحيح النسائي ٣/١٠٥٠ ح ٤٧٤٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ص/ ٢٨ ، حاشية رقم (٥) .

(٣) في الصفحة الأولى من هذه الرسالة .

قلت : أما كونها منسوخة ؛ فلأن تصريح أكابر الأئمة بالنسخ ^(١)
 كابن عبد البر لا يكون إلا بدليل علمه يسوغ عنده الجزم بالنسخ ، أقل
 الأحوال أن يكون قد علم أن أحاديث التحليل متأخرة عن أحاديث
 التحريم .

وأما كونها مرجوحة فلما عرفناك سابقاً وقد أمكن التأويل بما قدمنا
 ذكره .

ومن أعظم الأدلة الدالة على ترجيح أحاديث التحليل ما روي
 من أنه قد قام الإجماع على ذلك ^(٢) قال الإمام المهدي ^(٣) في
 "البحر" ^(٤) : فصل : وللنساء لبس الحلية على أنواعها والحرير ^(٥) وعن
 قوم : منعهن من الحرير ، وهو خلاف الإجماع ^(٦) . وقال في شرح

(١) ينظر : شرح مشكل الآثار للطحاوي ٢٩٩/١٢ ، ٣٠٢ ، مختصر سنن أبي
 داود للمنذري ١٢٤/٦ ، ١٢٦ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٤/٢٥ ،
 شرح سنن النسائي للسيوطي ١٥٧/٨ ، الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ٣٨٨/ ،
 تهذيب ابن القيم ١٢٦/٦ ، حاشية سنن النسائي للسندي ١٥٧/٨ .

(٢) ينظر : السنن الكبرى للبيهقي ١٤٢/٤ ، المجموع للنووي ٤٤٢/٤ ، شرحه
 على صحيح مسلم ٢٧/١٤ ، العدة للمقدسي ٦٧/ ، شرح سنن النسائي
 للسيوطي ١٥٧/٨ ، ١٥٨ ، حاشية سنن النسائي للسندي ١٥٧/٨ ، موسوعة
 الإجماع لأبي جيب ٣٧٣/١ .

(٣) هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن مفضل بن منصور بن مفضل وينتهي نسبه
 إلى علي بن أبي طالب اليمني الزيدي ، الإمام المهدي عالم مشارك في كثير من
 العلوم ، ولد بمدينه "ذمار" وبويع بالإمامة في شوال سنة ٧٩٣هـ بصنعاء وتوفي
 في ذي القعدة سنة ٨٤٠هـ . من مؤلفاته : البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار ،
 والأزهار في فقه الأئمة الأطهار وغيرها كثير . . . ، ينظر : معجم المؤلفين ١/
 ٣٢٥ ، والبدر الطالع ١/١٢٢ .

(٤) هو البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار .

(٥) في البحر : "والحرير على أنواعه" .

(٦) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ٥/٣٦٥ .

الأثمار^(١) : تنبيه : أما الإناث فلا خلاف يعتد به في جواز الحلّي والحريّر ونحوه لهنّ مطلقاً وما ورد من الأحاديث في نهيهنّ من التحليّ بالذهب فمحمول على أنّه خلاف الأولى ، أو أنّه منسوخ جمعا بين الأخبار انتهى .

وعندي أنّه لا وجه لحملها على خلاف الأولى مع تصريح أحاديث النهي بأنّ ذلك يوجب النار نحو قوله ﷺ : "سوارين من نار ، طوق من نار ، قرطين من نار ، قلادة من نار ، سلسلة من نار" . فإنّ ما كان خلاف الأولى لا يوجب عذاباً كما تقرر في الأصول^(٢) بل الواجب هنا المصير (ص ١٢) إلى القول بالنسخ لما تقدم أو المصير إلى التأويل لدلالة حديث عمرو بن شعيب المتقدم في أول هذا البحث^(٣) في حديث المرأة وابتنها على ذلك ، أو المصير إلى التعارض البحث على تسليم عدم إمكان التأويل ، وحيث إنّ يتحتم ترجيح أحاديث التحليل على أحاديث التحريم لكثرتها ، ولكونها صريحة في الحل ،

(١) هذا الكتاب عبارة عن "شرح الأثمار المختصرة من الأزهار" في الفقه ، من تأليف : الشيخ محمد بن يحيى بن أحمد المعروف بـ "بهران" المتوفى سنة ٩٥٧ هـ ، أحد فقهاء الزيدية ، أثنى عليه الشوكاني في البدر الطالع ٢/ ٢٧٩ ، وقال : "عم النفع بشرحه للأثمار المتقدم ذكره ؛ فإنه ذكر فيه من دقائق الفقه وحقائقه ما لم يوجد في غيره ، وذكر الأدلة على مسائله ، ونقّحه أحسن تنقيح ، ويروى أنّه لما وصل إلى الغمام شرف الدين مصنف المتن أمر بزفاه بالطبول خانة وطاقوا به في المشاهد والمدارس ، ومعه أعيان العلماء والمتعلمين" . وينظر : إيضاح المكنون للبغدادى ٤/ ٤٤ ، الأعلام للزركلي ٧/ ١٤٠ .

(٢) بحثت عن هذه المسألة ، فلم أجدها .

(٣) في الصفحة الثانية من المکتوب بخط اليد ، ينظر : ص/ ٥٣ من هذه الرسالة .

وللإجماع على العمل بها وترك ما عارضها،^(١) وللإجماع أيضاً على تحليل الحرير للنساء^(٢) وهو قرين الذهب في تلك الأحاديث .

فإن قلت : هل يمكن الجمع بغير ما تقدم وذلك بأن يقال : إن الأحاديث القاضية بالحل تصرف إلى حل اللبس فقط بقرينة تحليل الذهب مع تحليل الحرير ، والحرير لا يكون إلا ملبوساً ، ولا يكون حلية ، وتكون الأحاديث القاضية بمنع التحلي بالذهب مقصورة على ما تضمنته من تحريم التحلي به ، وحينئذ يمكن الجمع فيمتنع المصير إلى الترجيح .

قلت : الذهب لا يكون ملبوساً ، قط ولا يمكن نسجه بل لا يكون إلا حلية أو آنية أو سبائك^(٣) أو دنانير ، وما يظن أنه ذهب في المنسوج من الثياب فهو غلط بل هو فضة يقيناً (ص ١٣) ومن لم يتيقن هذا فليأخذ قطعة من الثياب المخلوطة بما يظنه ذهباً ويلقيها في النار فإنه سيجد ذلك فضة لا ذهباً ، وهذا يعلمه كل من له خبرة بذلك .

(١) سبقت الإشارة إلى الإجماع على جواز التحلي بالذهب للنساء في القسم الدراسي (ص ٤٧)، الحاشية رقم (١).

(٢) ينظر : المجموع للنووي ٤/ ٤٤٢ ، شرحه لصحيح مسلم ١٤/ ٢٧ ، ٣٦ ، الاستذكار لابن عبد البر ٢٦/ ٢٠٤ ، التمهيد له ١٤/ ٢٤١ ، فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٢٩٧ ، البحر الزخار للمهدي ٥/ ٣٦٥ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢/ ٧٣ .

(٣) سبائك : جمع "سبيكة" كسفيئة ، وهي : قطعة من الذهب أو الفضة مصبوبة على صورة معلومة ، وربما أطلقت على كل قطعة مستطيلة من أي معدن كانت ، من سبكه يسبكه ، بمعنى : أذابه وأفرغه ، ويقال : سبكت الذهب ، إذا أذنته وخلصته من خبثه . ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي ١٢١٦/ ١٢١٧ (سبك) المصباح المنير للفيومي / ١٠١ (سبك) ، المعجم الوسيط ٤١٥/ (سبك)

وإذا تقرر هذا علم منه أن أحاديث تحليل الذهب للنساء لا يراد منها إلا تحليل التحلي به فقط فيحصل حينئذ التعارض الواضح على فرض عدم صحة دعوى النسخ ، وعدم صحة التأويل ، ويجب الرجوع إلى الترجيح وأحاديث التحليل أرجح بما تقدم .

فإن قلت : هل يصح أن يقال : إن أحاديث التحليل عامة والأحاديث الواردة في المنع خاصة بما وردت فيه ، فإن حديث أسماء بنت يزيد ليس فيه إلا ذكر القلادة والخرص ، وحديث أبي هريرة ليس فيه إلا ذكر السوارين والطورق والقرطين ، وحديث ثوبان ليس فيه إلا ذكر الفتخ والسلسلة فيكون المحرم من حلية الذهب إنما هو هذه الأمور فقط ويحل ما عداها من أنواع حلية الذهب وهي كثيرة ، عملاً بالخاص فيما تناوله والعام فيما بقي ، كما هي القاعدة المقررة في الأصول في العام والخاص ^(١) .

(١) خلاصة هذه القاعدة الأصولية : أن العام إذا ورد عليه التخصيص كان حجة فيما بقي من أفراد ، وأن الخاص يعمل به فيما تناوله من الأفراد ، وهذا رأي جمهور علماء الأصول ، وهناك أقوال أخرى ، مثل :

١ - عدم حجية العام فيما بقي إذا خص بعض أفراد .

٢ - التوقف وعدم العمل به إلا بالدليل .

٣ - التمسك به في واحد فقط .

٤ - التمسك به في أقل الجمع .

إلى غير ذلك من الأقوال ، لكن القول الأول هو الراجح ، الذي تؤيده الأدلة ، وأخذ به الجمهور .

حول تفاصيل الأدلة والأقوال يراجع: أصول السرخسي ١/١٤٤-١٤٩ ، كشف الأسرار للبخاري ١/٣٠٨-٣١٢ شرح تنقيح الفصول للقرافي ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ ، المستصفى للغزالي ٢/٥٤-٥٧ ، الإبهاج للسبكي ٢/١٤٢-١٤٧ روضة الناظر لابن قدامة ٢/٢٠٨ ، ٢٠٩ ، المسودة لآل تيمية/ ١١٦ .

قلت : لا يصح هذا الأمرين :

(ص ١٤) الأول : أن هذه الأنواع المذكورة في هذه الأحاديث يصدق عليها أنها حلية وأنها ذهب ، ولا فرق بين حلية وحلية وبين ذهب وذهب ، فلا يظهر للتخصيص وجه حكمة ، وأي فرق بين ما تضعه المرأة على يدها وهو مسمى باسم السوار ، وبين ما تضعه على يدها أيضاً وهو مسمى باسم آخر ، وهكذا لا فرق بين ما تضعه على عنقها وهو يسمى قلادة أو سلسلة ، وبين ما تضعه على عنقها أيضاً وهو يسمى باسم غير ذلك .

وهكذا لا فرق بين ما تضعه في أذنها وهو يسمى خرساً ، أو قرطاً وبين ما تضعه في أذنها أيضاً وهو يسمى باسم غير ذلك .

الوجه الثاني : أن مواضع الحلية من المرأة هي اليدين والعنق والأذن ، ولا حكم للنادر من وضع الحلية في غير هذه المواضع .

وقد صرح عليه السلام بالمنع من الحلية المختصة بكل موضع من هذه المواضع ، فمنها السوارين والفتخ في حلية الأيدي ، والقلادة والطوق والسلسلة في حلية العنق ، والخرص والقرط في حلية الأذن .

وبعد هذا كله فحديث أخت حذيفة المتقدم^(١) مصرح بمنع الحلية على العموم ، فإنه بلفظ : " ليس منكن امرأة تتحلّى ذهباً تظهره إلا

(١) في الصفحة الثانية من هذه الرسالة .

عذبت به " ، فتقرر بهذا عدم إمكان الجمع بما ذكر فلم يبق إلا القول بالنسخ ، أو الجمع بالتأويل المقبول . وهو كونه لمن لا يؤدي الزكاة كما قدمنا ، أو المصير إلى التعارض والترجيح لأحاديث الحل بما قدمنا .

وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية والله ولي التوفيق .

انتهى تحريره بقلم مؤلفه محمد الشوكاني - غفر الله له - في الثالث الأوسط من ليلة الأحد ، لعلها ليلة اثنين وعشرين من شهر رجب سنة ١٢١٦ هـ .

* * * * *

فهرس المصادر والمراجع:

- ١ - آداب الزفاف ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٧ هـ ، بيروت .
- ٢ - الإبهاج في شرح المنهاج ، تأليف : علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) ، وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق : الدكتور / شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- ٣ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : كمال يوسف الحوت .
- ٤ - الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ ، تأليف : عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن الخراط (ت ٥٨٢ هـ) تحقيق : حمدي السلفي ، وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، ١٤١٦ هـ ، الرياض .
- ٥ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق .
- ٦ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : الدكتور / عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة (دمشق - بيروت) دار العربي (حلب - القاهرة) الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .

٧ - أصول السرخسي ، تحقيق : أبي الوفاء الأفغاني ، إحياء المعارف النعمانية ، حيدرآباد .

٨ - الأعلام ، تأليف : خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٩ - الإمام الشوكاني مفسراً ، تأليف : الدكتور / محمد حسن بن أحمد الغماري ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ، دار الشروق ، جدة .

١٠ - الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد ، تأليف : الدكتور / إبراهيم إبراهيم هلال ، نشر دار النهضة العربية ١٩٧٩ م ، مطبعة حسان ، القاهرة .

١١ - الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه ، تأليف : الدكتور / شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، دار الثقافة ، الدوحة (قطر) .

١٢ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : إسماعيل بن محمد أمين بن سليم البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣ هـ ، بيروت .

١٣ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، تأليف : أحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي (ت ٨٤٠ هـ) ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٤ هـ ، بيروت .

١٤ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، تحقيق : الدكتور / محفوظ الرحمن الهندي ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت .

١٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، تأليف : أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧ هـ) ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٨ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ١٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ١٧ - البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ، تأليف : عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) ، تحقيق : جمال محمد السيد ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- ١٨ - بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير ، تأليف : أحمد الصاوي ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٩ - تاريخ بغداد ، تأليف : أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- ٢٠ - تحقيق "أدب الطلب ومتهى الأرب ، للشوكاني" ، لمحمد عثمان الخشت ، مكتبة القرآن ، القاهرة .
- ٢١ - تحقيق "شرح مشكل الآثار ، للطحاوي" ، للشيخ شعيب الأرناؤوط .
- ٢٢ - تحقيق "قطر الولي على حديث الولي ، للشوكاني" ، للدكتور / إبراهيم إبراهيم هلال ، نشر دار الكتب الحديثة ، مطبعة حسان .
- ٢٣ - تحقيق "مسند الإمام أحمد بن حنبل" لعدد من العلماء ، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢٤ - تحقيق "المعجم الكبير ، للطبراني" ، لحمدى عبد المجيد السلفي .
- ٢٥ - تحقيق "الناسخ والمنسوخ في الحديث ، لابن شاهين" ، للدكتور / محمد إبراهيم محمد الحفناوي .

- ٢٦ - **الترغيب والترهيب** ، تأليف : عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري (ت ٦٥٦هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت .
- ٢٧ - **تعليق على مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، لأحمد شاکر ، ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٨ - **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** ، تأليف : أحمد ابن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ .
- ٢٩ - **تلخيص المستدرک على الصحيحين** ، تأليف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، مطبوع مع "المستدرک على الصحيحين" للحاكم .
- ٣٠ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، تأليف : أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : سعيد أحمد أعراب ، ١٤٠٤هـ ، مكتبة الأوس ، المدينة المنورة .
- ٣١ - **تهذيب التهذيب** ، تأليف : أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : خليل مأمون شيا ، عمر السلامي ، علي بن مسعود ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٢ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، تأليف : جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) ، تحقيق : الدكتور / بشار عواد معروف ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٣هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٣٣ - **تهذيب مختصر سنن أبي داود** ، لابن قيم الجوزية ، مطبوع مع "مختصر سنن أبي داود" للمنذري ، تحقيق : أحمد محمد شاکر ، ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، ١٤٠٠هـ ، بيروت .

٣٤ - كتاب الثقات : لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ حيدر آباد الدكن (الهند) .

٣٥ - حاشية سنن النسائي ، للسندي ، مطبوعة مع " سنن النسائي " .

٣٦ - الخرشي على مختصر خليل ، دار صادر ، بيروت .

٣٧ - الدراري المضية شرح الدرر البهية ، تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ ، بيروت .

٣٨ - روضة الطالبين وعمدة المفتين ، تأليف : أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، عمان .

٣٩ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، تأليف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٠ - الروضة الندية شرح الدرر البهية ، تأليف : صديق حسن بن علي القنوجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .

٤١ - زوائد سنن ابن ماجه ، للبوصيري ، مطبوعة مع " سنن ابن ماجه " .

٤٢ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٤٣ - سنن الترمذي ، تأليف : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وغيره ، دار الفكر .

٤٤ - سنن أبي داود ، تأليف سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)

تحقيق : عزت عبيد الدعاس ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ ، دار الحديث ، بيروت .

٤٥ - السنن الكبرى ، تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢ هـ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن (الهند) .

٤٦ - سنن ابن ماجه ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٤٧ - سنن النسائي ، تأليف أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ) ، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

٤٨ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، تأليف : أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ ، دار الفكر ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية .

٤٩ - شرح سنن النسائي ، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، مطبوع مع "سنن النسائي" .

٥٠ - شرح صحيح مسلم ، تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق : صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، ١٤١٥ هـ ، بيروت .

٥١ - شرح مشكل الآثار ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٢ - شرح معاني الآثار ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : محمد زهري النجار ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ ، بيروت .

٥٣ - الصحاح ، تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد بن عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٥٤ - صحيح البخاري ، مطبوع مع شرحه "فتح الباري" لابن حجر" ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، دار الريان ، القاهرة .

٥٥ - صحيح الجامع الصغير ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٧هـ ، بيروت .

٥٦ - صحيح سنن الترمذي ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨هـ ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج .

٥٧ - صحيح سنن أبي داود ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٥٨ - صحيح سنن ابن ماجه ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٥٩ - صحيح سنن النسائي ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج .

٦٠ - صحيح مسلم ، مطبوع مع شرحه للإمام النووي .

٦١ - كتاب الضعفاء الكبير ، تأليف : محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ) ، تحقيق : الدكتور/ عبد المعطي أمين قلعجي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٢ - **ضعيف الجامع الصغير** ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت .

٦٣ - **ضعيف سنن أبي داود** ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني .

٦٤ - **العدة في شرح العمدة** ، تأليف : بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤ هـ) ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٢ هـ ، المطبعة السلفية ومكتبتها .

٦٥ - **غاية المرام** ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٦٦ - **غريب الحديث** ، تأليف : أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٧ - **الفائق في غريب الحديث** ، تأليف : جابر الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي بن محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .

٦٨ - **القاموس المحيط** ، تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٦٩ - **الكامل في ضعفاء الرجال** ، تأليف : عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) ، تحقيق : لجنة من المختصين بإشراف الناشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، دار الفكر ، بيروت .

٧٠ - **كشف الأستار في زوائد البزار** ، تأليف : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ) ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ ، بيروت .

٧١ - **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي** ، تأليف : علاء

مجلة جامعة الإمام (العدد ٣٦) شوال ١٤٢٢ هـ

الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، عن طبعة شركة الصحافة العثمانية ، عام ١٣٠٨هـ .

٧٢ - لسان العرب ، تأليف : أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، دار صادر ، بيروت .

٧٣ - المجروحين لابن حبان ، تحقيق : محمود إبراهيم ، توزيع : دار الباز ، مكة المكرمة .

٧٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، تأليف : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٦هـ ، بيروت .

٧٥ - المجموع شرح المذهب ، تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، مطبوع على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر ، وباشرت تصحيحها لجنة من العلماء . (لا توجد معلومات النشر الأخرى ، غير هذا الكلام) .

٧٦ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مكتبة المعارف ، الرباط (المغرب) .

٧٧ - المحلى ، تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، بيروت .

٧٨ - مختصر القدوري ، مع شرحه اللباب في شرح الكتاب للميداني تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨١هـ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده .

٧٩ - المستدرك على الصحيحين ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٠ - كتاب المستصفى من علم الأصول، تأليف : أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ، المطبعة الأميرية ، بولاق (مصر) .

٨١ - المستوعب ، تأليف : نصر الدين محمد بن عبد الله السامري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : الأستاذ الدكتور / مساعد بن قاسم الفالح ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٨٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٨٣ - مسند أبي يعلى الموصلي ، تحقيق وتنهيح : حسين سليم أسد ، دار الثقافة العربية ، بيروت .

٨٤ - المسودة في أصول الفقه ، تتابع على تصنيفها ثلاثة من أئمة آل تيمية مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضير ، وشهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام ، وتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ، تحقيق : محمد بن محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٨٥ - المصباح المنير ، تأليف : أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م ، بيروت .

٨٦ - المصنف ، تأليف : أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، من منشورات المجلس العلمي (٣٩) .

٨٧ - المصنف ، تأليف : ابن أبي شيبه ، تحقيق وتصحيح : عامر العمري ، الدار السلفية ، بومباي الهند .

٨٨ - معالم السنن ، تأليف : أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٨٩ - المعجم الأوسط ، تأليف : سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني
- ٩٠ - مجلة جامعة الإمام (العدد ٣٦) شوال ١٤٢٢هـ

(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق : الدكتور / محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض . وتحقيق : طارق عوض الله ، وعبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين ، ١٤١٥هـ ، القاهرة .

٩٠ - **المعجم الصغير** ، للطبراني ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ ، بيروت .

٩١ - **المعجم الكبير** ، للطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي .

٩٢ - **معجم لغة الفقهاء (عربي - إنكليزي)** ، مع كشاف (إنكليزي - عربي) ، بالمصطلحات الواردة في المعجم ، تأليف : الدكتور / محمد رواس قلعة جي ، والدكتور / حامد صادق قنيبي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ ، دار النفائس ، بيروت .

٩٣ - **معجم مقاييس اللغة** ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : شهاب الدين أبي عمرو ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ ، دار الفكر ، بيروت .

٩٤ - **المعجم الوسيط** ، تأليف : إبراهيم مصطفى وآخرين بمجمع اللغة العربية ، المكتبة الإسلامية ، إستانبول (تركيا) .

٩٥ - **المغني شرح مختصر الخرقى** ، تأليف : (ابن قدامة) ، تحقيق : الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور / عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ ، هجر ، القاهرة .

٩٦ - **المهذب في فقه الإمام الشافعي** ، تأليف : إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت .

٩٧ - **موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي** ، تأليف : سعدي أبي جيب ،

- دار الفكر ، ١٩٩٩ م ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .
- ٩٨ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : علي بن محمد البجاوي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٢هـ ، دار إحياء الكتب العربية .
- ٩٩ - **الناسخ والمنسوخ في الحديث** ، تأليف : أبي جعفر عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : الدكتور/ محمد إبراهيم محمد الحفناوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، دار التراث العربي ، القاهرة .
- ١٠٠ - **النهاية في غريب الحديث والآخر** ، تأليف : المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٠١ - **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** ، تأليف : محمد بن علي ان محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الفكر ، ١٤١٠هـ ، بيروت .
- ١٠٢ - **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، تأليف : إسماعيل بن محمد أمين بن سليم البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ ، بيروت .
- ١٠٣ - **الوشى المرقوم في تحريم التحلي بالذهب على العموم** ، تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) . (مخطوط) .